الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: .....
تخصص: تجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالبة:
دباغ إسمهان

تحت عنوان:

استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات وأثرها على ناتج الدخل الوطني

لجنة المناقشة:

د. بدروني عيسى	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. حسان بوبعاية	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. القري عبد الرحمان	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة، وأعاننا على إنجازها فله الحمد كله كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. فالله ملك الحمد وحدك دون غيرك والشكر لك قبل غيرك، نحمدك ونشكرك على كل ما انعمت به علينا.

اعترافا بالفضل لأهل الفضل ومن منطلق من لا يشكر الناس لا يشكر الله فإننا نقدم خالص الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل الدكتور خبابة عبد الله من باب التكريم والى الدكتور بيصار عبد المطلب لما قدمه لي من عون والى الدكتور حسان بوبعاية لم يبخل عليا بمد يد المساعدة كلما ضاقت بي و احتجت له فكان خير اخ وأفضل من ارشدني والى الدكتور رئيس القسم:بدروني عيسى على رحابة صدره وتفهمه وتعاون الذي ابداه وكذا الدكاترة : فيشوش حمزة و الدكتور المحترم القري عبد الرحمان اشكره على وقفته النبيلة معي أخيرا لدكتورالمشرف: حسان بوبعاية على ما تحمله من عبىءالإشراف على هذا العمل علميا ومنهجيا وعلى ما أفادنا به من نصائح وإرشادات قيمة، فقد كان نعم الناصح والمرشد.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من كان له أثر في إنجاز هذا العمل المتواضع و نتقدم بخالص العرفان إلى أعضاء اللجنة الموقرة كل باسمه ومقامه على تفضلهم بقبول تقييم هذا العمل فبارك الله تعالى فيهم وجزاهم عنا خير الجزاء

إهداء

الى روح ابي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

الى ملاكي ونور حياتي امي الغالية اطال الله في عمرها ورعاها

الى أبناء اخواتي: رائد تاج الدين، إياد جبريل، رزان ومحمد سراج الدين

الى اخواتي: هند، سمية، راضية، سماح وعبير وازواجهن واولادهن بارك الله فيهم وحفظهم

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
إهداء	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: عموميات حول التصدير	
المبحث الأول: عموميات حول التصدير وأهميته	**10**
المطلب الأول: ماهية التصدير	**11**
فرع أول: التصدير المباشر	**11**
فرع ثاني: التصدير الغير مباشر	**11**
المبحث الثاني: مراحل وسياسة التصدير	**12**
المطلب الأول: مراحل التصدير	**12**
المطلب الثاني: سياسات التصدير	**12**
المبحث الثالث: أهداف التصدير	**15**
المطلب الأول: اهداف التصدير بالنسبة لدولة على الصعيد الدولي	**15**
المطلب الثاني: أهمية التصدير لرفع النمو الاقتصادي ودخل لقومي	**15**
خلاصة الفصل	**16**
الفصل الثاني: استراتيجيات تنمية الصادرات	
المبحث الأول: استراتيجيات تنمية الصادرات	**19**
المطلب الأول: مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات	**19**
المطلب الثاني : استراتيجيات دعم الصادرات	**21**
المطلب الثالث: الاستراتيجية المختلطة	**28**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثالث: اثر تطبيق استراتيجية دعم الصادرات خارج المحروقات	
المبحث الأول: استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات	**33**
المطلب الأول: استراتيجية تحرير التجارة الخارجية	**33**

المطلب الثاني: استراتيجية سعر الصرف وتحرير العملة	**36**
المطلب الثالث: استراتيجية الإصلاح النقدي والضريبي والجمركي	**45**
المطلب الرابع: استراتيجية تكوين إطار مؤسساتي	**50**
المطلب الخامس: استراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**54**
المطلب السادس: استراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي	**59**
المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الإحصائية لترقية الصادرات خارج المحروقات 2017-2021	**71**
المطلب الأول: قياس نجاح استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات 2021	**71**
المطلب الثاني: النتائج المحققة في القطاع الصناعي وفق استراتيجية الدولة	**74**
خلاصة الفصل	**79**
الخاتمة	**82**
قائمة المراجع	**87**

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
تطور الصادرات خارج المحروقات تبعا لتغيرات سعر الصرف خلال الفترة الممتدة مابين2017-2021	**37**
السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	**41**
تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة2017-2021	**44**
المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين	**45**
خصائص التسهيلات المتعلقة بالتصريح الجمركي	**47**
محصلة عملية الخصخصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة	**56**
انعكاسات التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية	**61**
تطور بعض مؤشرات التجارة البينية للسوق الافريقية والجزائر 2018-2019	**70**
اهم المواد الصناعية المصدرة خارج المحروقات (2020-2021)	**74**
جدول الصادرات 2020-2021	**75**

المقدمة

الملخص بالعربية:

ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري هو هيمنة المحروقات على الصادرات حيث وصلت الى 98% في السنوات الأخير، مما سيكون ه نتائج وخيمة في حال انهيار أسعار المحروقات التي هي شديدة الحساسية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في العالم وخير مثال على ذل جائحة كورونا واثارها على الاقتصاد العالمي.

من اجا هذا كان لابد على الجزائر في إيجاد حلول كخيارات اجبارية عن المحروقات ومن اجل هذا طورت ونوعت الاستراتيجيات من اجل ترقية الصادرات ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يعول عليها حيث تملك فيه الجزائر ميزة نسبية أي إمكانيات كبيرة تحتاج الى استغلالها و تطوير طرق وسائل الإنتاج مما يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات ومن أهم هذه المنتجات، التمور الزيتون الحمضيات البطاطس.... الخ.

الكلمة المفتاح: ويمكن للجزائر ان تتخذ و تنتهج عدة استراتيجيات من اجل تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات، تحرير التجارة الخارجية، سعر الصرف.... الخ.

Summury :

Wat is the observed on the Algerian economy is the dominie of hydrocarbons over exports which have reached 98% in recent years. This may have bad consequences in case oil prices collapse of full prices. taking in to account that these are related to political. economic and social variables occurring in the world. besides. hydrocarbons are vital. they are on the way of disappearing. The agricultural sector is of the most important ones that Algeria owns and that is required to develop its way and means of production which contributes to the development of Algerian export outside hydrocarbons.

Key words: developing non-hydrocarbons export. exchange rate. the board recommended more productive stance in exchange risk management .

مقدمة عامة

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول الى تحقيقها، اذ يعتبر هذا الأخير من بين المؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، ولا يعتبر نمو اقتصاديا حقيقيا الا إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية والخدماتية ...الخ كل حسب أهميته.

والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب لنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج، ومن هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير .

و الجزائر كباقي الدول تطمح الى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها الى الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لكن كان هذا الطموح بالاعتماد على نشاط تصديري موحد فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل الدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته الى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وما نتج عنها من انخفاض إيرادات الدولة وزيادة عبئ المديونية الخارجية، كل هذا ارغم الدولة على إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج المحروقات وتبني سياسات واستراتيجيات تطمح من خلالها الى توسيع دائرة التصدير من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وهذه الدراسة تصب في هذا الموضوع، حيث تهدف الى معرفة مدى تأثير الصادرات بأنواعها على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة الصادرات خارج المحروقات (صادرات صناعية، صادرات السلع، صادرات السلع والخدمات) وضرورة تغيير الجزائر استراتيجيتها في التصدير وتحديد طبيعة العلاقة بين النمو الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر وهو الشيء الذي اعطى بعض الأهمية لدراسة الموضوع .

مقدمة :

يتمحور هدف أي استراتيجية في مجال النشاط الاقتصادي و تطويره في تعزيز كفاءة النمو والتنمية الاقتصادية ، و يعتبر قطاع التجارة الحقل الاقتصادي المناسب لذلك ، ما دام أنه يوفر النقد الأجنبي اللازم لتمويل هذه العملية التنموية ، و بالخصوص عند الاعتماد على ألية التصدير التي تسعى من خلالها الدول الى تفعيلها على أساس القطاع الصناعي الذي هو من بين القطاعات الحيوية التي احتلت مكانة في التجارة العالمية في الآونة الأخيرة ، فهذه الحقيقة قد دفعت بكثير من الدول النامية الى العمل على تحسين و تنويع صادراتها ، ومن ثمة قد أصبح موضوع ترقية الصادرات بأنواعها من موضوعات البحث العلمي ، حيث ظهرت بشأنها عدة نظريات حديثة مما جعلها من أبرز مؤشرات تصنيف الدول من قبل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، و بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي للدول ، فإن الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تشهد اختلالا في تركيبة صادراتها التي تعتمد على النفط بشكل كبير مما سيجعل الاقتصاد الوطني في خطر دائم نتيجة التغيير المستمر لأسعار هذه السلعة النمطية ، و تعتبر أزمة 1986 و تبعتها خير دليل على ذلك.

و بالإضافة الى هذا ، وجود دراسات متطورة تقوم على العلم و المعرفة في الدول المتقدمة قد كشفت عن طاقات بديلة و جديدة للطاقات التقليدية ، فهذا الامر قد يرهن نمو الدول النامية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على هذه الطاقة الذي يؤدي مباشرة الى تراجع سعرها ، و امام هذه المعطيات الاقتصادية وجب على الجزائر أن تسطر مجموعة من الاستراتيجيات التي تعمل على ترقية و تنويع الصادرات خارج المحروقات ، طبقا للأوضاع الاقتصادية الراهنة و المستقبلية من شأنها أن تمكن قطاع المصدرين للبلد من كسب حصص سوقية اكبر فالسوق الدولي.

فقضية تنمية الصادرات خارج المحروقات تمثل احدى الاهتمامات الكبرى للجزائر، و لازلت تحتل هذه القضية في البلدان النامية و بالخصوص في الدول المصدرة للنفط أهمية أكبر خاصة و أنها الخيار الرئيس و الوحيد لتحسين قيمة عملتها الوطنية و تنافسيتها.

إشكالية الدراسة :

تعد الاستراتيجيات من أهم الأليات التي تعتمدها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني ، إذ تقوم الدولة من خلالها بتحقيق الأهداف الاقتصادية المخطط لها (النمو، التوازن، استقرار الأسعار ، التشغيل) وقد انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات و التي كانت تهدف من خلالها زيادة معدلات الناتج المحلي الخام عن طريق تنمية الصادرات غير النفطية التي تعتبر كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكل، و ما

يستدعيه هذا الأخير من زيادة في مستويات الاستثمار و التوظيف و بالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ، وعليه يقودنا الى طرح التساؤل التالي:

ما مدى نجاعة استراتيجيات التصدير التي اتخذتها الجزائر من أجل ترقية صادراتها خارج المحروقات؟ وما إثر ذلك على الناتج الداخلي الوطني الخام؟ ولقد قسمنا التساؤل الرئيسي الى ثلاث أسئلة فرعية :

– ما هو التصدير؟ ماهي سياساته ومراحله؟ وماهي أهدافه؟

–ماهي استراتيجية ترقية الصادرات؟ وماهي الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من اجل ترقية صادرتها خارج المحروقات؟

–ماهي نتائج تطيق استراتيجيات تنمية الصادرات على القطاع الزراعي و القطاع الصناعي والناتج الخام الوطني ؟

الفرضيات

يعد قطاع التصدير من أهم القطاعات لما له من أثر في عملية النمو الاقتصادي على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي لما يدره على الدولة من نقد أجنبي وتصريف فائض الإنتاج من أجل هذا تسعى الدولة الى تنويع وصادراتها خارج المحروقات.

ماهي مختلف الاستراتيجيات التي سطرتها الجزائر في إطار سياستها العمومية لترقية نشاطها التصديري (استراتيجيات تحرير التجارة الخارجية، استراتيجية سعر الصرف، الاستراتيجية النقدية الضريبية والجمركية، والاستراتيجيات المؤسساتية).

قمنا بدراسة استقرائية للإحصائيات التي حققتها الصادرات خارج المحروقات لسنة 2021 على القطاع الزراعي والصناعي وناتج الدخل الوطني الخام وكانت جد إيجابية مقارنة بالفترة القصيرة التي طبقتها فيها الدولة وما حققته من قفزة نوعية في مداخيل الصادرات خارج المحروقات التي لأول مرة قطاع الفلاحة يحقق دخل يفوق ريع المحروقات ب **25 مليار دولار**، ويعتبر رقم قياسي لم يسبق وأن حققته الصادرات خارج المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع :

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :

- ✓ انتهاج الجزائر لاستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات وهذا ما تسعى الدولة لتحقيقه بفك التبعية لريع المحروقات.

- ✓ معرفة أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة من اجل تنويع الدخل والخروج من نفق أحاديه الدخل (المحروقات).
- ✓ نظرا لتدهور الأخير الذي شهدته أسعار النفط خاصة مع الاضطرابات والتقلبات التي تعرفها سوق النفط عالميا وفق متغيرات ومستجدات بين كل لحظة وأخرى.
- ✓ اثراء البحث العلمي وإفادة طالب العلم بمعلومات جديدة ولمعرفة الأسباب التي يمكن أن تؤدي الى رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات .

ويعد أهم سبب لاختيار هذا الموضوع هو النية الصادقة لدولة فانتهاج استراتيجيات لتنمية الصادرات بهدف القضاء على التبعية لمداخيل ريع المحروقات وما يشكله من خطر كبير على الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

يحتل هذا الموضوع أهمية بالغة في الوقت الراهن نظرا لتغيرات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الدولي ، و الجزائر بحكم انها تعتمد في صادراتها على المحروقات فإنها ستتأثر بتقلبات الأسعار التي ستنعكس سلبا على دخلها الوطني ، و لقد تجلى هذا الأثر بوضوح بعد أزمة 1986 ، تعطلت حركة الاقتصاد الوطني ، و بالتالي هنا تكمن أهمية البحث من خلال الضرورة الملحة لإعادة هيكلة التركيبة السلعية لقطاع الصادرات الوطنية ، بما يضمن ويعزز مكانة القطاع الصناعي و الزراعي في الاقتصاد الوطني و بما يسمح أساسا بتنويع صادرات البلاد خارج المحروقات ، ومن أجل معالجة هذا المشكل قامت السلطات العمومية الجزائرية برسم استراتيجية شاملة لترقية أداء هذا القطاع .

اهداف الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، نهدف الى تثبيت او نفي الفرضيات التي وضعناها والى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى، نذكر منها :

1. توفير مرجع يتعلق بموضوع الدراسة.
2. محاولة إبراز الإستراتيجيات التي من شأنها أن تؤثر على منحى الصادرات من الناحية النظرية.
3. محاولة إبراز أهم الاستراتيجيات والتدابير التي اعتمدتها الجزائر في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.

منهجية الدراسة :

من أجل الإحاطة بجميع نقاط الموضوع، وتحديد أبعاد المشكلة على وجه العموم ومن أجل الوصول الى نتائج تقربنا من حل إشكالية البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي لدراسة هذا الموضوع، حيث وفق هذا المنهج نعمل على تقديم وصف دقيق لموضوع الدراسة من خلال تحليل كل الأرقام التي لها علاقة بقطاع الصادرات.

تبرير الخطة:

في إطار معالجتنا لإشكالية الدراسة، وبناء على الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول كالتالي:

- الفصل الأول : عموميات حول التصدير (مفهومه، سياسته، مراحله، أهدافه)
- الفصل الثاني : استراتيجيات ترقية الصادرات (استراتيجية ترقية الصادرات ، استراتيجية إحلال محل الواردات ، الاستراتيجية المختلطة "الجمع بين الاستراتيجيتين).
- الفصل الثالث : قمنا بجمع الاحصائيات و تحليلها و أثرها على القطاعات (الزراعة ، الصناعة ،ناتج الداخلي الوطني الخام).

صعوبات الدراسة:

1. تملص المشرف قليل نبيل في اخر لحظة وانجاز المذكرة باجتهادي الشخصي دون توجيه و مرافقة أكاديمية لي.
2. النقص في المراجع خاصة التي باللغة العربية مما يدل على عدم اهتمام الباحثين بهذا الموضوع
3. الشح والندرة فالإحصائيات الحديثة.

الدراسات السابقة للموضوع:

لقد تم اجراء عدة دراسات سابقة أبحاث علمية أكاديمية تخص سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع هي كالتالي:

– دراسة عبد الرشيد بن ديب التي قدمها بعنوان " تنظيم و تطوير التجارة الخارجية – حالة الجزائر– 2003 وهي رسالة دكتوراه ، منشورة من جامعة الجزائر ، حيث يتمحور موضوع بحثها عملية سير منظومة التجارة الخارجية الجزائرية توافقا مع تطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال الى 2003 مع التطرق لكل من مرحلة الاحتكار و التحرير التجارة الخارجية.

–دراسة يوسفي رشيد التي قدمها بعنوان " سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي " *حالة الجزائر *2005–2006 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة وهران ، و التي تطرق فيها الى ضرورة اصلاح هياكل الإنتاج و الاستثمار لترقية التصدير و تعزيز تواجد المنتجات الجزائرية داخل الأسواق العالمية ، وكما تعرض فيها لعنصر تصحيح السياسات التجارية كألية لترشيد الواردات و ترقية الصادرات الصناعية.

–دراسة بلقلة براهيم بعنوان : أليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و اثرها في نمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – وهي رسالة ماجستير منشورة من جامعة الشلف (2008–2009) حيث قام بتناول مختلف السياسات التي سطرتها الدولة لترقية صادراتها خارج المحروقات مستدلا أكثر بتجارب بعض الدول في مجال تنمية الصادرات، وكما بين بوضوح العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي.

– دراسة قسوم ميساوي الوليد تحت عنوان "دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة ما بين 1978–2006 وهي رسالة ماجستير منشورة من جامعة بسكرة سنة 2007–2008 ولقد تناول فيها الباحث فيها أربع نقاط مهمة :

1. بين فيها التجارة الخارجية والتصدير في إطار الفكر الاقتصادي مع ذكره لبعض تجارب الدول الناجحة في ترقية صادراتها الصناعية.
2. وفي النقطة الثانية تعرض لمختلف الاجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل تفعيل صادراتها الصناعية (إجراءات تخفيض العملة الوطنية، الإجراءات الجمركية، الإجراءات المؤسساتية).
3. اما النقطة الثالثة تناول فيها افاق ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في إطار الانضمام الى تكتلات الاقتصادية
4. اما النقطة الرابعة والأخيرة تطرق فيها الباحث الى دراسة قياسية يكشف فيها أثر أبرز المتغيرات الاقتصادية على الصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (1978–2006).

هيكل البحث :

سنقوم بدراسة موضوعنا " **الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على ناتج الداخلي الوطني الخام** " من خلال تقسيمه الى ثلاث فصول، فصلين نظريين، وفصل تطبيقي، في الفصل الأول نقوم بعرض مفهوم التصدير، سياساته، أهدافه، أما الفصل الثاني، نستعرض فيه مفهوم استراتيجية تنمية صادرات وأنواعها، وفي الأخير، الفصل الثالث،

سنقوم بدراسة تحليلية لتطور الصادرات خارج المحروقات، وذلك بالاعتماد على الجداول الإحصائية الصادرة عن مختلف المؤسسات سواء الوطنية أو الدولية التي تفيدنا بأرقام مهمة تسمح لنا بتحليل كل التطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في مجال التجارة الخارجية، وسنتطرق الى عنصر مهم وجوهري ما مدى نجاعة وفعالية الاستراتيجيات التي استحدثتها الجزائر لترقية صادراتها كما ونوعا خارج المحروقات.

الفصل الأول

عموميات حول التصدير

تمهيد:

يلعب التصدير دورا استراتيجيا بالنسبة للدول المصدرة، و كذا بالنسبة للمؤسسات حيث أنه يساهم بدرجة عالية في تطوير التجارة الخارجية، كما أنه من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الدولية، وذلك أن أغلب المؤسسات تتحكم في تقنياته بخلاف الأشكال الأخرى، نظرا لأهمية قطاع التصدير في التجارة الخارجية عمدت الجزائر إلى إتباع عدة استراتيجيات لنهوض بقطاع التصدير، وإعطاء دفعة جديدة لتجارة الخارجية، ذلك من خلال العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل الدفع بالتنمية الاقتصادية.

لقد أصبح من الضروري على الجزائر التوجه نحو تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات أمرا ضروريا وخيارا استراتيجيا نظرا لعدة دوافع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي خاصة بعد أزمة 1986 وما أنجر عنه من أزمة جراء التبعية لأحدية الدخلّ ريع المحروقاتّ وفقط، وهذا ما أدى بالخبراء الى التفكير وبجدية لحلول بديلة وخلق استراتيجيات جديدة لتنويع الصادرات خارج المحروقات، نظرا لكونه الحل الأفضل لجعل الجزائر تتأقلم مع المحيط الدولي الجديد، وتغيرات خطر سعر المحروقات المتقلب دوما في السوق العالمية.

وفي هذا المجال اثبتت تجارب كثيرة لدول في مجال ترقية الصادرات مثل تركيا، كوريا الجنوبية، الصين، ماليزيا .... الخ، على مدى فعالية استراتيجية التوجه نحو الخارج في تحقيق الأهداف الاقتصادية، و بالتاي نجاح هذه الدولة المهتمة بالنشاط التصديري، وعليه سنقوم في هذا الفصل بتطرق الى:

المبحث الأول: عموميات حول التصدير

المبحث الثاني: مراحل وسياسات التصدير

المبحث الثالث: أهداف التصدير

المبحث الأول: عموميات حول التصدير

يحظى التصدير باهتمام فكري مهم سواء على مستوى نظريات التجارة الخارجية أو على مستوى النظرية الاقتصادية الكلية فتعبير التصدير ينصرف الى تصريف فائض الإنتاج المحلي الى الخارج وبذلك فهو يعمل على تحديد معدلات التبادل الدولية بالاستناد الى ظاهرة التخصص والتقسيم الدولي للعمل في مجال الإنتاج ، فهذا الأمر يرجع بدوره الى اختلاف نسب توفر عوامل الإنتاج وأساليب الفن الإنتاجي من بلد لأخر، ومن هنا سنتطرق في مبحثنا هذا الى :

المطلب الأول: ماهية التصدير

رغم تعدد التعريفات التي وجدناها إلا أنها اشتركت في مفهوم ومعنى واحد وتتمثل فيما يلي :

حسب قاموس المنجد في " اللغة والإعلام": التصدير هو أن تورد إلى الخارج منتجات الأرض والصناعة .

فالدولة مضطرة إلى إرسال المحاصيل الزراعية أو المواد المصنوعة أو المعادن أو غيرها إلى الخارج لبيعها من اجل الحصول على العملة الصعبة وصرف المنتجات.

هو عبارة عن بيع ونقل سلع و رؤوس أموال إلى الخارج حسب قاموس لتصدير le petit Larousse illustré

للتصدير عدة مفاهيم من بينها:

- هو القيام بعملية تجارية لبيع سلع معينة من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج
- أما فالمحاسبة الوطنية، فالتصدير هو تلك العملية التي ترمي إلى تحويل وبصفة نهائية السلع والخدمات من المقيمين إلى غير المقيمين
- كما يعرف التصدير على المستوى الوطني على انه تصريف الفائض الإنتاجي الذي حققته دولة ما إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج الوطني.
- على أنه تصريف للمنتجات المؤسسة فالأسواق الخارجية قصد تحقيق الربح –G SMOIL الاقتصادي الفرنسي.
- على المستوى الدولي فهو وسيلة اقتحام للأسواق الخارجية وتحقيق الرفاهية والتحكم في تقنياته بما يؤدي إلى توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية.

مما سبق يتضح لنا جليا أن التصدير مقياس يعكس مستوى ومكانة المؤسسة في الأسواق الخارجية، وهو وسيلة من وسائل مواجهة المنافسة الدولية وهذا على مستوى المؤسسة الاقتصادية .

إن اختيار الطريقة الجيدة أو المناسبة للدخول في سوق التصدير تعتبر من أهم القرارات المتخذة على مستوى المؤسسة بالأخذ بعين الاعتبار ظروف الأسواق المحلية والخارجية وفي هذا الصدد سنذكر نوعين من التصدير:

الفرع الأول: التصدير المباشر

حيث يقوم المنتج بالتصدير إلى الأسواق الأجنبية وهنا تقوم المؤسسة بالتفاوض بشكل مباشر مع المتعاملين الاقتصاديين، ولهذا النوع مزيا وعيوب ملخصة كالتالي:

أ. المزايا:

-المرقبة المباشرة لعملية التصدير .

-تحقيق أفضل هامش من الأرباح لان المؤسسة لا تقسم أرباحها مع الوسطاء.

-ربط العلاقة الحسنة مع الزبائن.

ب. العيوب :

-تعرض المصدر لعدة مخاطر[1].

الفرع الثاني: التصدير غير مباشر

وهنا يقوم المصدر باللجوء إلى الوسطاء للقيام بعملية التصدير وهذه الطريقة غالبا ما تكون شائعة بين الشركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، لأنها تتضمن أقل مخاطرة وللتصدير الغير المباشر مزيا وعيوب هي كالتالي:

أ. المزايا :

أن يركز كل المجهودات على النتائج دون النظر إلى الأشكال التقنية والشرعية للتصدير

تحسين الخبرة العلمية في المؤسسة المصدرة .

ب. العيوب :

-الخوف من ضعف ومرقبة المنتج.

-الأهداف الشخصية لبعض الوسطاء لا تتوافق مع أهداف المنتج.

[1] بلقاسمي حمزة "ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات " ، مذكرة تخرج نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجلفة دفعة 2011-2012، ص20.

المبحث الثاني: مراحل وسياسة التصدير

يقوم التصدير على تحويل جزء من ثروات البلد إلى خارج حدوده سعيا تحقيق زيادة في الإيرادات الخارجية، وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد من جهة و توفير الحاجات الضرورية من جهة أخرى.

المطلب الأول: مراحل التصدير

تمر عملية التصدير بثلاثة مراحل هي:

1. رحلة تحديد منتجات التصدير ذات الكفاءة العالية: وفيها يتم اختيار منتجات من برنامج إنتاجي قائم فعلا وأيضا إنتاج منتجات جديدة بهدف التصدير
2. مرحلة إقامة وتنظيم أنشطة التصدير: بحيث تستفيد من البنية الأساسية و ذلك يعني تنظيم وأيضا الاستفادة من الإمكانيات و التسهيلات المتاحة خارج الوحدة الإنتاجية مثل شبكة النقل والمواصلات والاتصالات.
3. تنفيذ عملية التصدير: وذلك يشمل عملية الإنتاج الحالية والسابقة واللاحقة .

هذه المراحل يختلف مداها وأحيانا تتداخل فيما بينها طبقا للظروف الخارجية والداخلية المتعلقة بمنشآت التصدير والمشكلات التي واجهها، وأيضا الأهداف العامة للوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة في التصدير

على المصدر أن يختار سياسة يعمل بها وهذا حسب طبيعة السلعة المصدرة أو الدولة التي يتم التصدير إليها، إذ أن هذه السياسة تختلف من بلد لأخر، وهذا للصعوبات الموجودة في بلد ما أو قد تكون تسهيلات في بلد أخر، يمكن تلخيص سياسات التصدير كما يلي:

أ. سياسة الصفقات

تعتمد الكثير من الشركات في تصريف منتجاتها للخارج، إلى عقد الصفقات مع مستوردين أجانب وذلك في القيام بزيارات متقطعة للأسواق المحتملة وإجراء مقابلات وكذا عدة صفقات مع معاملات تجارية متبادلة، تتسم هذه السياسة بالخصائص التالية:

1. عدم تكرار الشراء بمعنى أن المصدر يركز اهتمامه في الصفقة ذاتها محاولا الحصول على أفضل الشروط الممكنة والهدف من ذلك التخلص من المنتجات.
2. لا تتوفر للمصدر معلومات وبيانات عن المنتجات المصدر أو عن رد الفعل الذي أحدثه في المستهلكين أو في منافذ التوزيع، هذا ا رجع للتركيز على كل صفقة.

3. كثيرا ما يلجأ المنتج إلى إتباع هذه السياسة في حالات الضيق وتراكم المخزون وفي حالات الإنتاج الفائض نتيجة النقص في الطلب المحلي.
4. تستخدم هذه السياسة عادة في الشركات التي ليست لها خبرة كبيرة بالأسواق الخارجية أو التي تعتمد على السوق المحلية أساسا .
5. فقد المنتج المصدر سيطرته على المنتجات المصدرة تماما بعد إبرام وتنفيذ الصفقة وهذا بعد شحن هذه السلع إلى المستورد يفقد المصدر صلته بها ويصبح ذلك حر في التصرف .

ب. سياسة الوكلاء :

يأخذ بهذه الطرية المصدرين اللذين ينتجون منتجات تتسم بطابع الديمومة والاستمرارية والاستقرار والتي اكتسبت بمرور الزمن شهرة معقولة في بعض الأسواق الأجنبية كما أن الشركات تعتمد على اختيار وكلاء مستوردين يقومون بتصريف منتجاتها في هذه الأسواق وتتسم هذه السياسة بالسمات التالية:

1. وجود درجة معقولة من الاستمرار والتكرار في أوامر الشراء بغرض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه بما فيها المنافسة السعرية، الجودة، النوعية.....الخ .
2. سيطرة الوكيل على جميع سياسات التسويق سيطرة كاملة كسياسة التسعير والترويج وهذا ا رجع لعدم وجود رقابة فعالة من جانب الشركة المصدرة على وكيلاتها بالخارج
3. يفقد المصدر صلته بمنتجاته بعد شحنها للوكيل وينتج عن ذلك عدم المعرفة بالاستعمالات النهائية لهذه المنتجات .
4. يتولى الوكيل الإعلان والدعاية والترويج، وكل الطرق اللازمة لتصريف المنتجات للمستخدم النهائي لها.

ج. سياسة البيع بأقل تكلفة :

يقصد بسياسة البيع أقل من التكلفة الحصول على عملات أجنبية بأي طريقة، وغالبا ما تتم هذه العملية، بشروط ليست تماما لصالح المنتج المصدر.

بمعنى أخر عند تصدير منتجات جديدة وغير معروفة للمستهلك الأجنبي في الأسواق الخارجية فإنه يتم تصديرها بأسعار تقل من أسعار تكلفتها لفترة زمنية محددة أو بصفة مستمرة تبعا لظروف كل دولة أو كل منتج. ويمكن تعويض الخسارة من خلال الوسائل التالية :

زيادة أسعار السلع التي يتم تصريفها محليا مما يضمن تعويض الخسارة الناتجة عن التصدير مثلا: (قيام شركة بتصدير مجموعة من السيارات بأسعار أقل من تكلفتها ومن أجل تعويض الخسارة قامت برفع من أسعار قطع الغيار المخصصة لهذه السيارات وبيعها محليا).

د. سياسة فتح المكاتب الخارجية :

يستدعي الجهد المتخصص توظيف مها ا رت متخصصة، وذلك في أن تفتح الشركة مكاتب خارجية أي في الأسواق المستهدفة أين تقوم بالإسهام في جهود ترويج منتجاتها و كذا مراقبة التغيرات و التطورات التي تطرأ على هذه الأسواق و تتسم هذه السياسة بالخصائص التالية:

1. اقتراح سياسة للترويج وتنفيذها، يضمن تعريف أكبر وتصريف المنتجات إلى الأسواق الخارجية.
2. متابعة الطلب على السلع الجديدة في الأسواق الخارجية.
3. متابعة المنتجات لضمان عدم فقد السلع بالأسواق الأجنبية وكذا لمعرفة استعمالاتها النهائية.
4. ضمان وكلاء المكتب وذلك باقتصاره على تسويق الصاد ا رت دون الاتجاه إلى تصريف السلع المنافسة كما يفعله بعض الوكلاء التجاريين.
5. دراسة السوق وتقدير حجم الصاد ا رت وتسعيرها بعد دراسة السلعة المنافسة ومواصفات.

هـ. سياسة المبادلات:

ليس من السهل وضع تعريف خاص بالمبادلات الدولية، غير أنها لا تقل أهمية عن مفهوم التبادل البسيط للبضائع فهو يختلف عن مفهوم المقايضة.

فالمبادلات اذن هو نظام يفوق على تصدير سلعة معينة أو أكثر مع تخصيص قيمتها من العملات وذلك من أجل تسديد قيمة الواردات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية، كما انه يتضمن في الحقيقة انتقال الخدمات وانتشار المعلومات والموارد البشرية.

هذه العناصر أصبحت تميل إلى التفوق خلال السنوات الأخيرة، لذلك تشترط في عمليات المبادلات أن يكون المستورد للسلعة هو نفسه، تنقسم هذه السياسة إلى قسمين:

أ. المبادلات المقيدة: والتي يقوم بها من يرخص له فقط بذلك وتحدد في كل مرة قيمة العملية ونوع السلعة المستوردة.

ب. المبادلات المطلقة: يقوم بها المصدر في حدود الشروط المعلقة من الجانب المحدد له كتحديد مسبق لأنواع الصادرات والواردات.

المبحث الثالث: أهداف التصدير

المطلب الأول: اهداف التصدير بالنسبة لدولة على الصعيد الدولي

أهم هدف من وضع سياسة تصديرية خارج المحروقات في الجزائر هو فتح المجال أمام مختلف السلع والخدمات التي تتمتع بها الدولة، بهذا يعتبر التصدير ضرورة حيوية واضحة للغاية لذلك نجد فيه عدة فوائد يمكن حصرها فيما يلي:

1. هو المنفذ الرئيسي والأساسي للخروج من المجال التجاري المحلي المحدود وما يرتبط به من اعتبارات اقتصادية ونقدية قد تحد من اتساعه بعض الشيء إلى آفاق عالمية أوسع تتنوع فيها السلع والأسواق والعملاء والمعاملات التجارية.
2. زيادة خروج منتجاتها إلى الأسواق الخارجية بأفضل الأسعار وأنسب الشروط والاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية والمنافسة الدولية الشديدة في الأسواق الخارجية.
3. تدعيم سمعتها التجارية في الأسواق الخارجية.
4. تحقيق الأرباح ويمكن أن تكون موردا هاما وحيويا من موارد العملات الصعبة واكتساب الخبرة .

المطلب الثاني: أهمية التصدير من اجل رفع النمو الاقتصادي وادخل القومي

أما من حيث أهمية التصدير إذ يلعب دورا هاما في الاقتصاد من خلال تدخله في النمو الاقتصادي والدخل القومي وزيادة الإيرادات الخارجية تتجلى أهمية التصدير فيما يلي:

1. إن التصدير هو المصدر الرئيسي لنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة
2. وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.
3. التصدير هو المصدر الرئيسي لنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.
4. يمنح التصدير وسيلة لتصريف الفائض من إنتاج المؤسسة في الأسواق الخارجية خاصة، فهو وسيلة لمواجهة المنافسين خاصة في فترة زمنية تتميز بخاصية التطور والازدهار.
5. عملية الطلب على منتجات المؤسسة، مما يمكن أن يتحول الطلب على منتجات المؤسسة إلى طلب عالمي ناتج عن صدفة من الصدف أو تقديرات سابقة، فينتج عن ذلك مثلا، قيام بعض المتعاملين الأجانب بزيارة معرض من المعارض، واطلاعهم على منتجات المؤسسة، وقيامها بعملية التصدير [1]

[1] زغاد مرزاق ، عصام يوسف ، صبايحي جمال ، "ترقية الصادرات" ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ، جامعة الجلفة ، دفعة 2012/،2013 ص 06.

خلاصة الفصل:

ترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي بلد مهما بلغ من مستوى التطور فيه فإنه لا يستطيع أن يستغني عن بقية دول العالم وأن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي وذلك من خلال تبادل مختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال الذي يتم من خلال عمليتين أساسيتين هما التصدير والاستيراد.

يلعب التصدير دورا استراتيجيا بالنسبة للدول المصدرة، وكذا بالنسبة للمؤسسات حيث أنه يساهم بدرجة عالية في تطوير التجارة الخارجية، كما أنه من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الدولية، و ذلك أن أغلب المؤسسات تتحكم في تقنياته بخلاف الأشكال الأخرى، نظرا لأهمية قطاع التصدير في التجارة الخارجية عمدت الجزائر إلى إتباع عدة استراتيجيات لنهوض بقطاع التصدير، وبالتالي دفع التنمية الاقتصادية، و إعطاء دفعة جديدة لتجارة الخارجية.

لقد أصبح توجه الجزائر نحوا ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات أمرا حتميا بل خيار استراتيجيا نظرا لعدة دوافع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أجبرتها على كبح الأحادية في التصدير والتوجه نحوا تنويع وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات نظر لكونه الحل الأكثر قدرة على جعل الجزائر تتأقلم مع المحيط الدولي الجديد، بل كذلك لكونه أفضل وسيلة من شأنها أن توجد حلول وبدائل لمشاكل و الركود الذي تتخبط فيه التجارة الخارجية عامة والتصدير خارج المحروقات خاصة.

الفصل الثاني

أنواع استراتيجيات ترقية الصادرات

تمهيد:

تعتبر قضية تشجيع الصادرات كمتغير تابع لعنصر إعادة توزيع الدخل بما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية من شأنه أن يساهم في دعم وتعزيز الطلب المحلي من خلال زيادة مستويات الاستثمار المعبر عنها بواسطة المعامل الذي يكشف عن تلك العلاقة الكائنة ما بين الناتج المحلي الخام والزيادة الحاصلة في الاستثمار، فهذه العلاقة تصب في إطار تحفيز التصدير.

فتشجيع الصادرات في ظل اقتصاد يسوده استغلال كامل لطاقاته الإنتاجية، فان من شأن هذا التشجيع أن يحول بعض الموارد إما من قطاع الاستثمار وقطاع الاستهلاك، وأما في حالة المحافظة على النمو، فإن التركيز ينصب أكثر على الناتج من أجل خفض ميل الاستهلاك بما يسمح بزيادة حجم المبيعات في الخارج.

غير أن تشجيع الصادرات في ظل اقتصاد لا تسوده حالة من التشغيل الكامل لموارده الإنتاجية من شأنه أن يرفع من الطلب الإجمالي بما يسمح بارتفاع كل من مستوى الناتج ومعدل النمو، وهنا يمكن الاعتماد على سياسة خفض العملة.

ان كثير من الدول وخاصة دول العالم النامي تسعى جاهدة الى تنمية وتنويع صادراتها من مختلف السلع والخدمات من أجل المساهمة في جلب المزيد من العملة الصعبة وتمويل التنمية لديها وذلك بتبني عدة استراتيجيات وآليات لترقية صادراتها وعدم اقتصارها على المواد الخام كالمحروقات فقط.

تبنت العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة استراتيجية تعتمد على التصدير واعتبرته قضية مصيرية، بعدما تأكد أثرها الواضح في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق المزيد من النمو وبالتالي التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: استراتيجيات تشجيع الصادرات

المطلب الأول: مفهوم استراتيجية تشجيع الصادرات

تعريف Balassa و Bragwati: يعرفها بأنها تلك السياسة التي تهدف الى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، بمعنى أن الحوافز السعرية الممنوحة لابد أن تشجع الانتاج من أجل التصدير بنفس تشجيعها للإنتاج من أجل السوق المحلي إن لم يكن أكثر[1].

تعريف البنك الدولي 1987: الاستراتيجية المتوجهة الى الخارج بأنها تلك الاستراتيجية التي لا تمارى فيها السياسة التجارية والصناعية التفرقة بين انتاج السوق المحلية وبين الصادرات ولا بين المشتريات مع السلع المحلية والأجنبية[2].

تعريف مصطفى مجمد عز العرب: بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي تتبعها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بالشكل الذي يسمح بزيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية[3].

وعلى العموم فان استراتيجية تشجيع الصادرات تتمثل في الإجراءات والوسائل التي من شأنها زيادة الصادرات نحو الخارج من أهم هذه الأدوات ما يلي:

1. إعفاء جمركي وضريبي على المدخلات المستورة اللازمة للمنتمين المصدرين.
2. إعفاء من الضرائب المحلية المباشرة وغير مباشرة على الأنشطة التصديرية.
3. منح ائتمان استيرادي من أجل دعم استيراد المدخولات الوسيطة اللازمة للصناعة التصديرية.
4. دعم مباشر للسلع المصدرة.

فرع أول: مزايا سياسة التوجه للخارج

نظرا للمزايا الكثيرة التي تتمتع بها هذه السياسة فلقد سارعت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى انتهاجها ويؤدي اتباع سياسة تشجيع الصادرات الى تحقيق عدة أهداف ومزايا إيجابية نذكر منها:

أ) التغلب على ضيق السوق المحلية: والتي تعاني منها معظم الدول النامية وهذا لأسباب هي:

- **انخفاض متوسط الدخل للفرد:**

[1] محمد أحمد الصوريجي: مرجع سابق، ص25.
[2] البنك الدولي: **تقرير** عن التنمية في العالم عام 1987، الجامعة العربية، القاهرة، 1988، ص 91-117.
[3] مصطفى محمد عز العرب: مرجع سابق.

يعتبر أهم سبب لضيق السوق المحلية لكافة السلع بصفة عامة وسلع الصناعية بصفة خاصة حيث أن أصحاب الدخول المنخفضة يوجهون الجزء الأكبر من مداخيلهم نحو استهلاك المواد الغذائية والخدمات الضرورية قبل انفاقها على السلع الصناعية[1].

- **قلة عدد السكان:**

ويشكل هذا قيدا رئيسيا على النتاج حيث توجد علاقة طردية بين عدد السكان كمتغير مستقل والطلب على السلع الصناعية كمتغير تابع، بمعنى أنه إذا قل عدد السكان سيقل الطلب المحلي على السلع الصناعية والعكس صحيح، ويترتب على ضيق السوق المحلية صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب عدم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم أو بعبارة أخرى من مزايا الإنتاج الكبير، لذلك اتجهت معظم الدول النامية الى تطبيق سياسة تشجيع الصادرات من أجل التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية، حيث يمكن في ظل تطبيق السياسة المذكورة البيع في كل من الأسواق المحلية أو الأجنبية، مما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق، الأمر الذي يسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

ب) الاستفادة من المزايا النسبية المحلية: تشجيع هذه السياسة على حسن استغلال الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول النامية في تحقيق النمو وهذا من شأنه تمكين الدول النامية من الاستفادة من وفرات التخصص في انتاج سلع معنية، وهذه السلع ليست التي تتمتع بها اقتصاد الدول مثل وفرة عنصر العمل الرخيص والمواد الخام في البلدان النامية والتي يمكن استغلالها في صناعة منتجات ذات قدرة تنافسية عالية[2].

ج) رفع مستوى العمالة وتقليل التفاوت من توزيع الدخول: يتطلب تخصيص الاستثمار في الدول النامية المتبعة لسياسة تشجيع الصادرات التوسع في صناعة كثيفة عنصر العمل، ومن ثمة فان تطبيق سياسة سوف يؤدي مع بقاء العوامل المؤثرة على مستوى العمالة ثابتة إلى زيادة مستوى العمالة حيث أنها تؤدي الى زيادة النسب النسبي للأجور في الدخل الوطني، ومما يؤدي أيضا الى تقليل التفاوتات في توزيع الدخل، يضاف على ما سبق أن التوجه الخارجي يلغي الانحياز لصالح الصناعات كثيفة رأس المال والتي غالبا ما تكون واردة ضمنا في ظل السياسات ذات التوجه.

[1] أنور عطية العدل: التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987، ص263-264.
[2] أنور عطية: مرجع نفسه، ص264.

د) زيادة حصيلة النقد الأجنبي: تعتبر مشكلة ندرة النقد الأجنبي، إحدى المشاكل التي واجهت معظم الدول الآخذة في النمو أثناء تنفيذها لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان قيد النقد الأجنبي معوقا رئيسيا أمام تحقيق معدل اقتصادي مرتفع وسريع.

ونظرا لأن زيادة الصادرات تعني زيادة إيرادات النقد الأجنبي ، فان تحقيق زيادة في حصيلة هذا النقد كان أحد مبررات تطبيق سياسة تشجيع الصادرات وذلك من أجل زيادة القدرة على استيراد السلع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وتقليل المديونية الخارجية من ناحية أخرى.

هـ) زيادة معدل النمو الاقتصادي: لقد اثبتت التجربة أن تطبيق سياسة تشجيع الصادرات يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل أكبر بالمقارنة بتطبيق سياسة الاحلال محل الواردات في الدول الآخذة في النمو، ويرجع ذلك الى أن تطبيق سياسة تشجيع الصادرات يؤدي في رأي Balassa الى ما يلي:

1. تخصيص الموارد الاقتصادية طبقا للميزة النسبية في الإنتاج.
2. زيادة درجة استغلال الطاقة الإنتاجية المحلية
3. الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، سبب إمكانية البيع في كل من السوق المحلية والعالمية في ظل تطبيق السياسة المذكورة.
4. تحسين تكنولوجيا المستخدمة لمواجهة المنافسة الأجنبية.
5. زيادة العمالة في الدول ذات الفائض في عنصر العمل من خلال إقامة صناعات تصديرية كثيفة العمل في هذه الدول.

المطلب الثاني: استراتيجيات دعم الصادرات

ان استراتيجيات التصدير تتمثل في كافة الوسائل التي تستطيع الشركات بواسطتها تحقيق أهداف مشروع التصدير، وبذلك الكفاءة التصديرية تتحدد بناءا على مدى قدرة الشركة في تطبيق الاستراتيجية المختارة في هذا المجال ، فاستراتيجيات التصدير التي تعتمدها المؤسسة أو الشركة كثيرة ومتنوعة ومن أهمها:

1. استراتيجية التغلغل في الأسواق
2. استراتيجية الاستجابة للسوق
3. استراتيجية إيجاد فرص تحقيق الربح
4. استراتيجية الاستفادة من الموارد البشرية والتكنولوجية
5. استراتيجية توزيع المخاطر

6. استراتيجية المشاركة في المعارض الدولية.

كل هذه الاستراتيجيات تتأثر بأنماط التصدير وطرق ترويجه أو ترقيته وكما تتمدد هذه الاستراتيجيات بناءا على عدة معايير مثل: معيار أسعار الصرف وأسعار الفائدة والبورصات السلعية والإجراءات الجمركية وغيرها.

ومع الاخذ بعين الاعتبار ما سبق ذكره في هذا المجال، تجدر الإشارة أن تصميم استراتيجية تصديرية فعالة من قبل شركات البلد، يستوجب عليها حشد كل الموارد المالية والإنتاجية والبشرية لهذا الغرض مع تجميع كل المعطيات البيانية لتكتمل الرؤية المستقبلية وبذلك يكون لها برامج واعدة أين تغطي حاجياتها وتحقيق كافة أهدافها المسيطرة.

الفرع الأول: استراتيجية الاحلال محل الواردات (التوجه نحو الداخل)

أ) مفهومها:

يقصد بها قيام الدولة بإنتاج سلعة صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم ينتج هذا المنتج، وتوجد عدة طرق لقياس الاحلال، إلا أن القياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الاحلال على أن النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة[1].

وتعتمد هذه السياسة على اتباع مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعة الاحلال محل الواردات التي خلقت في ظل الحماية الجمركية وتهدف هذه الاستراتيجية الى تخفيض الواردات واحلال الصناعات الوطنية محلها وإيجاد أسواق محصنة للمنتجات الوطنية ضد قوى المنافسة الأجنبية.

ب) إيجابيات اتباع سياسة الاحلال محل الواردات:

هناك عدة إيجابيات لاتباع سياسة الاحلال محل الواردات منها ما يلي:

1. إقامة قاعدة صناعية جديدة متكاملة:

أدى تطبيق سياسة إحلال محل الواردات في العديد من الدول الآخذة في النمو إلى القامة قاعدة صناعية جديدة، تمثلت في الصناعات التي أقيمت للإنتاج بدائل الواردات والصناعات الأخرى التي أنشأت للتكامل معها محدثة نوعا من روابط الإنتاج سواء كانت روابط انتاج خلفية أو روابط إنتاج أمامية.

[1] وصاف سعيدي: أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص221.

ان روابط الإنتاج بين الصناعات هي عبارة عن الفرص الاستثمارية التي تساعد صناعة معينة في خلقها في صناعة أو صناعات أخرى، وقد تم تقديم هذه الروابط بواسطة (Hirschman1958) في كتابه عن النمو غير المتوازن، حيث تم استخدامها كمقياس لتحديد الصناعات (القطاعات) الرائدة التي يجب أن تقود عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، وتقيس روابط الإنتاج الخلفية نسبة انتاج الصناعة التي تمثل المشتريات من المدخلات الوسيطة بواسطة هذه الصناعة، ومن ثم فان الصناعات ذات الروابط الإنتاج الخلفية هي تلك الصناعات التي تستخدم المدخلات لا الوسطية من الصناعات الأخرى.

وتعتبر صناعة صباغة الاقمشة مثالا جيدا للصناعات ذات روابط الإنتاج الخلفية، فأنشاء هذه الصناعة يترتب عليه انشاء صناعات أخرى تنتج لها مستلزمات الإنتاج (المواد الخام والسلع الوسطية). إن زيادة الإنتاج في صناعة صباغة الاقمشة يتطلب زيادة الإنتاج في صناعة القطن وهي صناعة تعتمد على القطن الخام مما يستلزم زيادة انتاجه....إلخ.

أما روابط الإنتاج الامامية، فهي تلك الروابط التي تقيس نسبة الصناعة التي تستخدم كمدخلات وسطية بواسطة صناعات أخرى، وبالتالي فان الصناعات ذات روابط الإنتاج الأمامية، هي تلك الصناعات التي تنتج سلعات تستخدم كمدخلات وسطية بواسطة صناعات أخرى.

وعلى هذا فإن انشاء صناعة واحدة يؤدي تدريجيا الى انشاء العديد من الصناعات المرتبطة بها والمكملة لها وهو ما يشكل في النهاية قاعدة صناعية متكاملة[1].

2. توفير النقد الأجنبي:

ترتبط سياسة الاحلال محل الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة النقد الأجنبي الذي تسعى الدول النامية الى ترشيد استخدامه وفقا لأولويات معينة، بما يضمن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في هذه الدول[2] .

ويؤدي التطبيق الناجح لسياسة إحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية الى نقص الواردات من السلع الاستهلاكية، الامر الذي يؤدي الى توفير النقد الأجنبي لإحلال السلع الصناعية المحلية محل مثيلتها المستوردة من الخارج[3] .

[1] مجدي أحمد أحمد الصوريجي: أثر سياسة الاحلال ومحل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة.

[2] مصطفى محمد عز العرب: سياسة وتخطيط التجارة الخارجية. ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص33.

[3] محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1992، ص45.

3. الوفاء باحتياجات السوق المحلية:

يؤدي تضييق الاحلال محل الواردات الى الوفاء باحتياجات السوق المحلية في فترات السلع بصفة عامة وفي فترات الحروب والكساد العالمي بصفة خاصة.

ففي فترات السلم، قامت معظم الاقتصاديات الآخذة في النمو في المرحلة الأولى لتطبيق سياسة الاحلال محل الواردات بإنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية من أجل الوفاء باحتياجات السوق المحلية، وقد أدت الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال الى تراخي قبضة الدول المتحاربة على الاقتصاديات الآخذة في النمو بصورة نسبية، أمكن معها إقامة بعض الصناعات المحلية، من اجل انتاج السلع الاستهلاكية التي كان يتم استيرادها قبل الحرب وتعذر استرداها اثناء الحرب، وذلك بهدف تغطية احتياجات السوق المحلية.

أما الكساد العالمي (1929-1933) فقد أدى إلى معاناة الاقتصاديات الآخذة في النمو من انخفاض حدم وقيمة صادراتها من المواد الأولية في السوق الدولية، مما أدى إلى إقامة بعض الصناعات الاستهلاكية لتزويد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية التي تعذر استيرادها[1].

4. زيادة مستوى العمالة:

يؤدي التطبيق الناجح لسياسة الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية الى نقص الواردات من السلع الاستهلاكية وترتب على ذلك حدوث زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية المحلية فيزيد انتاجها محليا ومن ثم يزيد الطلب على عوامل الإنتاج منها وعنصر العمل، الأمر الذي يؤدي الى زيادة مستوى توظيف هذه العوامل في الاقتصاد الوطني وخاصة عنصر العمل[2].

5. تقليل العجز في الميزان التجاري:

يتحقق العجز في الميزان التجاري إذا كانت الواردات السلعية أكبر من الصادرات السلعية، ويترتب على هذا العجز تسرب جزء من الدخل الوطني الى خارج الدولة وهو ما ليس في صالح الدول بصفة عامة والدول الآخذة في النمو بصفة خاصة، لذا تلجأ الدولة الى اتباع سياسة الاحلال محل الواردات من أجل تقليل الواردات السلعية، بما يساهم في تقليل العجز في الميزان التجاري، غير أن تحقيق ذلك يتطلب توافر عدة شروط منها:

[1] مجدي احمد احمد الصوريجي: مرجع سابق، ص13.
[2] مرجع نفسه، ص13.

عدم فرض تعريفة جمركية على الواردات من السلع الوسطية التي تستخدم في انتاج سلع الصادرات حيث أن وجود عكس هذا الشرط سوف يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج في قطاع التصدير مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات.

جـ. سلبيات تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات:

لقد ترتب على تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات في معظم الدول الأخرة في النمو عدة آثار سلبية منها:

1. اهمال القطاع الزراعي:

ان تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات يؤدي إلى وجود تغير (غير مبني على أسس اقتصادية في معظم الأحيان) من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي وذلك على حساب القطاع الزراعي[1] .

وهذا التحيز تمثل في حماية جمركه للصناعات مما ترتب عليه أن أصبحت الاستثمارات في القطاع الصناعي أكثر ربحية من الاستثمارات في القطاع الزراعي الأمر الذي أدى إلى اهمال هذا الأخير وقد نجم على ذلك مجموعة من الآثار أهمها[2]:

- ✓ انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي.
- ✓ استراد كميات متزايدة من المواد الغذائية
- ✓ هجرة اعداد كبيرة من الريف إلى المدينة مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة البطالة.

2. زيادة حدة مشكلة النقد الأجنبي:

ان تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات أدى الى زيادة حدة مشكلة النقد الأجنبي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

إن تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات قد يتطلب استيراد العديد من السلع الوسيطة والرأسمالية والتي تتطلب صناعة الاحلال محل الواردات توافرها مما يؤدي إلى حدوث زيادة في استخدامات النقد الأجنبي. الأمر الذي يؤدي إلى نقص العرض المتاحة من هذا النقد[3].

ان تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات أدى إلى نقص تصدير المواد الأولية(الرخام) المحلية التي أصبحت تستخدم في صناعة الاحلال محل الواردات، مما أدى إلى نقص حصيلة النقد الأجنبي[4] ، كما

[1] مصطفى محمد عز العرب: مرجع سابق، ص169.
[2] مجدي أحمد أحمد الصوريجي: مرجع سابق، ص18.
[3] مصطفى محمد عز العرب: مرجع سابق، ص168.
[4] عبد الرحمان يسري: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص296.

أن هذه السياسة تؤدي في بعض الأحيان إلى عدم الاهتمام بالتصدير بصفة عامة لما له من أثر على حصيلة النقد الأجنبي.

3. زيادة العجز في ميزان التجاري:

أدى تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات الى تزايد العجز في الميزان التجاري لعدة أسباب أهمها:

أن سياسة الاحلال محل الواردات تم تطبيقها بصورة مركزة في مجال السلم الاستهلاكية وقد لازم ذلك في قيود جمركية وغير جمركية على الواردات من السلع الاستهلاكية التي لها مثيل محلي من ناحية ومنح إعفاءات جمركية للواردات من السلع الوسيطة والاستثمارات من ناحية أخرى بالإضافة إلى تطبيق سعر صرف مغالي فيه الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستيراد من السلع الوسيطة والاستثمارية ونقطة من الاستيراد من السلع الاستهلاكية[1].

- ✓ أدى تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات إلى نقص الصادرات السلعية ويرجع ذلك إلى: عدم وجود حوافز لدى المنتج المحلي للارتقاء بمستوى جودة السلع المنتجة نتيجة لتمتعه بالحماية الجمركية الدائمة.
- ✓ عدم مسايرة التطور التكنولوجي العالمي المنتج داخليا لما تنتجه الصناعات المماثلة في الخارج
- ✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج في صناعات الاحلال محل الواردات نتيجة لضيق السوق المحلية الذي حال دون الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج كما ساهم ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات من الخدمات ومستلزمات الإنتاج في رفع تكاليف السلع المصدرة مما أدى الى تدني قدرتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية.

4. زيادة حدة الديون الخارجية:

أدى تطبيق هذه السياسة الى زيادة حدة المشكلة الديون الخارجية فقد ترتب على تطبيقها عدة نتائج لها علاقة مباشرة بتفاقم الديون الخارجية[2]:

- ✓ زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل استراد المعدات الإنتاجية ذات الكثافة الزراعية المرتفعة.
- ✓ زيادة الواردات من السلم الوسيط التي تلزم العملية الإنتاجية داخل صناعات الاحلال محل الواردات.

[1] محمد محروس اسماعيل: مرجع سابق، ص18.
[2] رمزي زكي: فكر الازمة دراسة في أزمنة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، ط1، مكتبة مدبوط، القاهرة، 1987، ص156.

- ✓ الاتجاه نحو تطبيع سلم استهلاكية ترفيهية مما كان له تأثير قوي على إضعاف قوى الادخار وزيادة الميل للاستهلاك.

د. مراحل تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات:

يمر تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات بمرحلتين هما:

1. المرحلة الأولى:

الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية: ونقصد بهذه المرحلة الاحلال محل السلع المستوردة البسيطة وتشمل بصفة أساسية السلم الاستهلاكية غير المعمرة مثل الملابس والأحذية و تعتبر هذه الصناعات مناخية لدول النامية في بداية مرحلة تصنيعها نظرا للميزات التالية:

أ) كثافة استخدام الايدي العاملة نحو المهارة أو المؤهلة.

ب) انخفاض الحجم الأمثل لما يناسب الدول النامية ذات الأسواق الضيقة.

ت) تتطلب استخدام تكنولوجيا بسيطة.

ث) عدم الحاجة الى وجود صناعة متطورة للأجزاء والمكونات و قطع الغيار.

إلا إن الصناعات رغم بساطتها فإنها تعطي وفرات خارجية على النحو التالي[1]:

أ) تدريب العمال المحليين

ب) إنشاء كوادر تنظيمية وإدارية

ت) نشر التكنولوجيا والمعرفة

ويطلق على هذا النوع من الاحلال محل الواردات الاحلال الكفء وقد أسهم اسهاما فعالا في دفع عجلة التنمية في كل البلاد النامية

2. المرحلة الثانية:

الاحلال محل الواردات في السلع الوسيطة والانتاجية: تبدأ هذه المرحلة بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت في الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير في نفس الوقت يمكن البدا في إقامة بعض الصناعات الوسيطة و الإنتاجية ومن العوامل المساعدة في هذه المرحلة التقدم الصناعي الذي تحقق في المرحلة الأولى وما صاحبه من ارتفاع في مستوى الدخول.

[1] محمد محروس اسماعيل: مرجع سابق، ص45.

صعوبات ومعيقات تطبيق سياسة تشجيع الصادرات :

يصاحب تطبيق سياسة تشجيع الصادرات في الدول الاخذة في النمو عدة صعوبات تتمثل أهمها في:

أ. ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي: يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ ضيق السوق المحلية
- ✓ انخفاض إنتاجية عنصر العمل
- ✓ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة للعملية الاستراتيجية في الصناعات التصديرية
- ✓ عدم توافر البنية الأساسية بالقدر الكافي مع ضيق أداء المتاح منها.

ب. انخفاض مستوى جودة الصادرات الصناعية: تتضم صادرات الدول الأخذة في النمو بانخفاض مستوى جودتها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

- ✓ عدم وجود حافز لدى المنتج للارتقاء بمستوى جودة الإنتاج اثناء فترة تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات.
- ✓ عدم الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية الصناعية في الإنتاج الصناعي
- ✓ عدم الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي في تطوير وسائل الإنتاج من أجل تحسين نوعية السلع المنتجة.

ج. زيادة التبعية الاقتصادية للخارج: ان احد أدوات تشجيع إقامة صناعات تصديرية يكمن في الدخول في اتفاقيات بشكل أو باخر مع شركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على السوق العالمية وتقود تقسيم العمل الدولي ومن ثمة فإن الصناعات التصديرية التي تنشأ عن طريق هذه الزكات في الدول الأخذة في النمو سوف تتكامل اقتصاديا مع الخارج وليس مع فروع النشاط الاقتصادي داخل هذه الدول وهو الامر الذي يؤدي الى تبعية الدول المذكورة للخارج.

د. التقلبات الاقتصادية في الدول المتقدمة: إن الدول الاخذة بالنمو التي تقتدر بصفة أساسية على تصدير منتجات صناعية الى أسواق دول صناعية تعاني من وقت لآخر من التقلبات الاقتصادية التي تمر بها أسواق هذه الدول وقد كانت دول الشرق الأقصى كثير من الركود الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في غرب اوروبا وشمال أمريكا في السنوات الأولى من الثمانينات.

مطلب ثالث: استراتيجية الجمع بين إحلال الواردات وتنمية الصادرات "المختلطة "

يرى بعض الكتاب والمفكرين انه من الممكن الجمع بين استراتيجيتين إحلال الواردات وترقية الصادرات في آن واحد وأن المزج بينهما قد يولد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعات تتلافي السلبيات في

كل منهما، وساد هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في الاتحاد السوفياتي(سابقا) و أوروبا الشرقية، ورأى أن حل مأزق التصنيع في البلاد المتخلفة إنما يركز على شعبتين:

أ. إقامة فروع تصديرية: للصناعات التحويلية ذات آثار عميقة على الاقتصاد الوطني، بما يؤدي الى توسيع السوق المحلية

ب. المضي في توسيع الاحلال محل الواردات: بحيث يمكن أن يتطور الى مرحلة ثانية وهي التصدير وهو ما حدث بالفعل في صناعة المنسوجات بباكستان.

ان هذه الاستراتيجية من الوجهة النظرية يمكن أن تكون مقبولة لكنها واقعيا لن تخلص البلاد المتخلفة من التبعية صناعتها الى الدول الرأسمالية المتقدمة لأن اتجاهاتها ستكون من الخارج وليس من الداخل، وعليه يتم اهمال السوق المحلية وضرورات توسعتها والتبعية تتكون في الإنتاج والتكنولوجيا، وحركة رؤوس الأموال والتجارة وغيرها.

خلاصة الفصل:

تلعب الصادرات دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة للدول النامية من خلال المساهمة في تخفيض العجز الميزان التجاري وتدعيم العملة المحلية وتصدير الفائض الى السوق الخارجية.

كما تخوذ كثير من الدول النامية على وجه الخصوص الكثير من التدابير والاستراتيجيات من أجل تنمية صادراتها من أهمها:

أ. استراتيجية تشجيع الصادرات: وهي مجموعة الآليات والتدابير التي تسمح لدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها وبالشكل الذي يسمح لها بزيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية.

ب. استراتيجية إحلال محل الواردات: والمتمثلة في سياسة الدعم والاعانات، السياسات الجمركية بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري تحقيق قيمة الحالة.

هناك العديد من تجارب الدول النامية التي نجحت في تنمية صادراتها مما انفش إيجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول مما شجع الجزائر بانتهاج هذه السياسة للنهوض بالاقتصاد الوطني وهذا ما سنت له فالفصل الثالث، الاستراتيجية والآليات التي اتخذتها الجزائر من اجل ترقية صادراتها.

الفصل الثالث

الإستراتيجية التي اتخذتها الجزائر من أجل ترقية صادراتها ومدى فعاليتها

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل الى عرض الاستراتيجية التي انتهجتها الجزائر من أجل ترقية صادراتها من تحرير لتجارة، سعر العرض، الإصلاح النقدي وتكوين إطار مؤسساتي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

أما المبحث الثاني نتطرق إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة من حيث الإجراءات القانونية، الجبائية والعالمية، والإجراءات الجمركية والنقل.

أما المبحث الثالث فسنقوم بتحليل مدى فعالية الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات تحليل احصائي، لأداء الصادرات في الجزائر خلال سنة 2021 وندرس فيه اتجاهات التجارة الخارجية، تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية، تطور هيكل الصادرات، تعبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام، تركيب هيكل الصادرات وأهم المنتجات المصدرة.

المبحث الأول: استراتيجية الجزائر في الترقية صادراتها خارج المحروقات

ان ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية ولهاذا الغرض عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجديد كأن نتيجة الأزمة المالية البترولية لعام 1986 اين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له، مما أجبر السلطات بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا وهو القطاع غير النفطي، وعليه سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

أ. استراتيجية تحرير التجارة الخارجية

ب. استراتيجية سعر الصرف وتحقيق العملة

ت. استراتيجية الإصلاحات النقدية والضريبة الجمركية

ث. استراتيجية تكوين إطار مؤسساتي

ج. استراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ح. استراتيجية الاندماج الاقتصاد العالمي.

مطلب الأول: استراتيجية تحرير التجارة الخارجية:

نظرا للوضع المتدهور لاقتصاد البلاد الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية عقب ازمة 1986، قد عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في اطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي adjustment structure سنة 1986م، ضمن البرنامج قد حمل في طياته سلسلة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية و الجزئية من خلال اجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري، فتعمد السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير يمثل مقابل المساعدة المطلوبة من صندوق النقد الدولي، وتتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي[1]:

1. تخفيف عجز الميزانية: في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الاتفاق العام بما في ذلك الإحالات:

- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة
- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار

[1] Abdelkader Derbal : l'importation et l'entreprise Algérienne, passe présent, future, cahiers du creux n43,1er trimestre, 1998, pages 41-46.

وعلى أساس التدابير أعلاه، تهدف اتفاقية ستاند باي stand bay التي تم عقدها في إطار سرية تامة الى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ تراجع تام لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
- ✓ ترقية النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات العمومية والخاصة، حيث يجب عليها أن تعمل على تنويع صادراتها من أجل تقليل من هشاشة التوازنات المالية الخارجية.

ومن أجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي الرامية لتحرير التجارة الخارجية، قد عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات حيث تتمثل هذه على النحو التالي:

1. القانون رقم89-12 المتعلق بنظام الأسعار، حيث أصبح هذا النظام يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض والطلب (المادة 3 منه).
2. القانون رقم90-16[2] المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 يعتبر من أبرز الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية في إطار التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال ما يلي:
   - ✓ تبني نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة
   - ✓ الحاح الوكلاء وتجار الجملة المقيمة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من أجل إعادة بيعها على حالها مع اعفائهم من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف.

ويمكن إرجاع أسباب صدور هذا القانون إلى نقطتين أساسيتين هما:

- ✓ وجود تراجع محسوس في موارد قطاع الطاقة.
- ✓ وجود ندرة في المواد الضرورية للاستهلاك النهائي والوسطي

3. المرسوم التنفيذي رقم37/91 [3]المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية حيث قد عمل هذا المرسوم على تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية على حساب الترخيصات والتدخلات الإدارية وذلك من خلال تصدير الشروط التالية:

– القيد في السجل التجاري بالنسبة لتجار الجملة والأشخاص المعنويين من أجل ممارسات عمليات التجارية الخارجية

[1] Hocine Benissade, Ibid, p142.

[2] القانون رقم 90-16: المؤرخ في 1990/08/07 والذي يتضمن قانون المالية التحليلي لسنة 1990 الجريدة الرسمية، العدد 34.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، رقم 12، المؤرخ في 1991/3/20.

– يقوم بعملية الاستيراد كل تجار الجملة الوكلاء الذين يعتمدهم مجلس النقد والقرض

وبهذه الشروط يهدف المرسوم أعلاه إلى نقل الاحتكار من الدولة الى الوكلاء المتقدمين فهذا الأمر يدل بوضوح على مدى تقبل السلطات العمومية لفكرة تحرير التجار الخارجية على أساس ترك مجال للمبادرات الخاصة مع بقاء الدولة كسلطة ضبط واسناد.

2. التعليمة رقم625: التي تم إصدارها في 1992/08/18 من قبل رئيس الحكومة وذلك قصد تنظيم أفضل لقطاع التجارة الخارجية على وجه تحريره في حدود وسائل الدفع المتاحة من العملة الصعبة، فهذه التعليمة عملت على تنظيم عملية تحويل الواردات من خلال ربط تخصيص العملة الصعبة بالمنتجات المستوردة والمطلوبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه المنتجات فيما يلي[1]:

1. المنتجات التي تساهم في ترقية انتاج المحروقات وايراداته
2. المنتجات المتعلقة بتلبية الحاجات الأساسية
3. المستلزمات الوسيطة
4. أدوات الصيانة التي تتطلبها الآلات الإنتاجية
5. المدخلات المطلوبة لدعم الأنشطة التصديرية

3. إعادة جدولة الديون: فبعد ابرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، الأولى في أفريل 1994 والمعروفة بـ: **ستاند باي** والتي تمتد على سنة واحدة، والثانية في ماي1995 والمعروفة بعملية تسهيل التمويل الموسع التي تمتد على مدار 3سنوات قد أعيدت جدولة الديون الخارجية لدى كل من نادي لندن ونادي باريس فالاتفاق الذي كان مع نادي لندن قد اقتصر على إعادة جدولة الديون الخاصة(البنكية) في حين الاتفاق الذي كان مع نادي باريس قد نص فقط إعادة جدولة الديون العمومية المتوسطة وطويلة الأمد.

4. الغاء التخصيص المركزي: للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 94–20 المؤرخة في 94/04/12 الغاء احكام المرسوم التنفيذي رقم94–90 والمتعلق بمراقبة جودة المواد المعدة للتصدير ومطابقتها، هذا الأخير كان يشترط أن تكون المواد المعدة للتصدير مرفقة بشهادة التفتيش التي تكشف على مطابقتها وجودتها عند خروجها من الوطن، فالمصدر يمكنه أن يحصل على هذه الشهادة باللجوء إلى مخابر التحليل، غير أنه مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 97–431 المؤرخ في 1997/11/16 لم يعد المصدر مجبرا على استخراج هذه الشهادة.

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003، ص190.

5. الأمر رقم03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها فهذا الأمر جاء ليكرس مبدأ حرية الاستيراد والتصدير، حيث نص على أن كل عمليات التجارة الخارجية هي مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي أن هذه الحرية تخضع لبعض الاستثناءات منها ما يتعلق بالمنتجات المخالفة للنظام العام والأخرى هي المتعلقة بوسائل حماية الإنتاج الوطني عن طريق تدابير وقائية ومضادة للإغراق المطابقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

وبالتالي استراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا نية الحكومة في تبني مبادئ وقواعد اقتصاد السوق حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية الى منهج حد يخضع لضوابط السوق.

المطلب الثاني: استراتيجية سعر الصرف وتخفيض العملة:

ان اعتماد السلطات النقدية على استراتيجية سعر الصرف كان الهدف من ورائها التخلص من العجز الذي صاحب الحساب الجاري الخارجي للجزائر بالخصوص بعد النكسة البترولية لعام 1986 وذلك بترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تقدير سعر صرف العملة الوطنية بما يناسب والإنتاج الوطني.

وعلى العموم الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي عاشت المرحلة الانتقالية فإنه شهد حالة اختلال اقتصادية بوجود اضطراب في موازين الاقتصاد الكلي وباعتبار أن أسعار الصرف المغالي فيها لا يمكنها الاستمرارية سوى لفترات قصيرة وما تترك ورائها سوى انعكاسات سلبية على الاقتصاد كخروج العملة الصعبة وانهيار النظم الضريبية و توسع السوق الموازية كلها أسباب كانت وراء اتخاذ السلطات النقدية الجزائرية قرار تخفيض العملة الوطنية، وكما كانت تهدف من جراء اتباع هذا الأسلوب تحسين معدلات التبادل الدولي (أنظر الجدول رقم1)[1]

[1] مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثر تخفيض العملة الوطنية، حوليات جامعة منتوري، قسنطينة عدد12، 1999، ص83.

الجدول رقم1: تطور الصادرات خارج المحروقات تبعا لتغيرات سعر الصرف خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2021 : **16دولار = 8.9648** **مليون دولار أمريكي**

البيان / السنوات	سعر الصرف	نسبة التغيير %	الصادرات خارج المحروقات	نسب التغيير
2017	8.9648	/	439	/
2018	35.0590	50.12	287	-40.08
2019	54.7490	14.68	881	73.08
2020	75.2600	13.01	612	39.72
2021	77.2694	2.59	648	5.88

المصدر من اعداد الطالب بناء على تقرير: صندوق النقد العربي الموحد، الفصل العاشر، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف سنة 2001، ص300 احصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء.

التحليل: قراءة الجدول1 : من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه لا توجد أي علاقة تأثيرية لتغيرات سعر الصرف على قيمة الصادرات خارج المحروقات، حيث هذا ما تكشفه نسب التغيير لكل من الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف فرغم الانخفاض الحاد و التدريجي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي طيلة فترة الدراسة لولا أن حصيلة الصادرات خارج المحروقات مع هذه المتغيرات، فالصادرات خارج المحروقات قد انخفضت من مستوى 493 سنة 2017الى مستوى287 سنة 2018 رغم الانخفاض الحاد الذي عرفه الدينار الجزائري، الذي انخفض مستواه 8.9648 دينار للدولار سنة 19902017 الى 35.0590 دينار للدولار سنة 2018ترتفع بعدها حصيلة الصادرات خارج المحروقات الى 881 سنة 2019 متزامنة مع الانخفاض الذي شهده الدينار الجزائري والذي وصل إلى مستوى 54.7490 دينار للدولار، غير أن السبب الحقيقي وراء ارتفاع حصيلة الصادرات خارج المحروقات لا يعود الى انخفاض قيمة الدينار للدولار، بقدر ما يعود الفضل الى الطريقة التي سددت بها الجزائر ديونها نحو روسيا والتي أخذت شكل تصدير بضائع.

ومما سبق يتبين أن اجراء تخفيض العملة الوطنية الذي طبقته الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية لم يحقق المرجو منه وهو رفع حصيلة الصادرات خارج المحروقات، حيث يمكن ارجاع هذا الإخفاق الى الأسباب التالية:

– تعتبر المحروقات من أبرز مخرجات الهيكل الإنتاجي الاقتصادي الجزائري فهذا الامر يجعل هذا الاقتصاد غير قادر على الاستجابة للتخفيضات التي تطرأ على العملة الوطنية.

– الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية لم يتجاوب مع سياسة تخفيض العملة الوطنية نتيجة اعتماد صادراته بشكل كبير على المحروقات

– عدم تحقيق شرط استقرار الأسعار المحلية في ظل تطبيق سياسة تخفيض العملة الوطنية وبذلك السعر الذي يشتري به المستورد الأجنبي المنتجات الوطنية لم يتغير.

المطلب الثالث: استراتيجية الإصلاح النقدي والضريبي والجمركي:

الفرع الأول: استراتيجية الإصلاح النقدي

لقد أصدر بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف وأشكال التحصيل، وذلك من أجل تسهيل عملية مراقبة الصرف مع وضع تدابير مشجعة في تحصيل التصدير في هذا المجال:

النظام رقم90-02 المؤرخ في 8 سبتمبر1990: والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة لأشخاص المعنويين، فهذا النظام يعمل على تمكين المتعامل الاقتصادي من استلام مداخيل التصدير من خلال ما يلي[1]:

يسمح هذا النظام للأشخاص المعنويين الجزائريين الذين يخضعون للقانون الجزائري من فتح حساب وتشغيله بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري

يسمح هذا النظام بالتحويل الجزئي والكلي لإيرادات التصدير الى حساب المتعامل الاقتصادي وفق الأشكال التالية:

1. نسبة10% من مداخيل التصدير إذا تعلق نشاط المتعامل الاقتصادي بالخدمات المصرفية، خدمات النقل والتأمين
2. نسبة 20%من مداخيل التصدير إذا تعلق الامر بنشاط المتعامل الاقتصادي بالسياحة والتجارة والنمو.
3. نسبة50% فيما يتعلق بالصادرات الزراعية (مواد القطف الزراعي، فواكه، تمور، خضر) ومواد الصيد البحري
4. نسبة 10%بالنسبة للمنتجات غير المذكورة أعلاه (التحويل الكلي).

[1] انظر المادة رقم 1و2 من النظام رقم 02.90 الجريدة الرسمية، العدد 45.

النظام رقم: 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر1990: يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل النشاط الاقتصادي وإعادة تحويلها الى الخارج ومداخيلها، فهذا النظام يعجل على توجيه أحسن لرؤوس الأموال القابلة للانتقال الى الجزائر من أجل[1]:

- تمويل النشاطات الإنتاجية التي تسمح بزيادة العملة الصعبة
- تقليل من حجم الاستيراد
- دعم قطاع الخدمات العامة في مجال النقل والاتصالات وتوزيع المياه والكهرباء بالطريقة التي تؤدي الى زيادة مردوديتها
- وفيما يتعلق بتحويل رؤوس الأموال الى الخارج، فإنه يجب أن يسبق كل تحويل تأشيرة من بنك الجزائر (المادة 14من النظام رقم90-03)

النظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 اوت 1991: المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، فعملية التوطين توجب على المصدر أن يختار بنك وسيط قبل تصدير السلع والخدمات، حيث يلتزم لديه بالقيام بمختلف العمليات المصرفية، وأما فيما يخص التسوية المالية للصادرات، فإنه يجب على المصدر يرحل ناتج صادراته عند تاريخ استحقاق الدفع.

-كما يجب ألا تتعدى فترة تسديد قيمة الصادرات120 يوما من تاريخ شحن البضائع الا في حالة التي يمنح فيها بنك الجزائر ترخيص[2].

نظام رقم 07-01 المؤرخ في 23فيفري 2007: يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، فهذا النظام يسمح ترحيل الاستيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات للسلع والخدمات للبنك الوسيط من ان يضع[3] حصة بالعملة الصعبة في حساب المصدر، مقابل القيمة بالدينار لرصيد الاستيرادات الناجمة عن التصدير الخاصة لإلزامية التنازل.

- التصدير من غير المحروقات، والتي تم ترحيلها بعد الأجل المحدد لا تمنح صاحبها الحق في الاستفادة من العملة الصعبة.
- تتم مراقبة عملية توصيل ناتج الصادرات خارج المحروقات من قبل البنك المعتمد على أساس الوثائق التي يرسلها كل من المصدر والمصالح الجمركية (المادة 698 من النظام أعلاه).

[1] انظر المادة 3 من النظام رقم 03.90 الجريدة الرسمية، العدد 43.
[2] انظر المادة 4 و11 من النظام رقم 03.91 الجريدة الرسمية رقم 30.
[3] انظر المادة 67 من النظام رقم 07.01 الجريدة الرسمية العدد 31.

فرع الثاني: استراتيجية الإصلاح الضريبي:

لقد تميز النظام الضريبي الجزائري بالنقل و التعقيد في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث كان من الصعب التحكم فيه وتسييره، فقد شهد هذا النظام آنذاك تعدد في الضرائب و الرسوم بمعدلات مختلفة ومع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بتحرير تجارتها الخارجية قد دخلت استراتيجيات ضريبية جديدة في اطار سياسة الميزانية التي تبنتها الدولة ضمن قانونها المالي لسنة 1991، حيث احتوت بداخلها إصلاحات عميقة للنظام تهدف بها الى ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وهكذا أنشأت ضرائب جديدة بإلغاء الضرائب السابقة، وقد تمثلت هذه الضرائب في الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS،والرسم على القيمة المضافة TVA .

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي[1]: IRG

والتي نصت على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"[2] ومن خلال هذا المفهوم نصل الى ما يلي:

– ان ضريبة تتميز بالشفافية والبساطة كونها ضريبة وحيدة وسنوية وتصريحية وتفرض على الدخل رغم تنوع مصادرها.

– ان اعتماد الضريبة على سلم متصاعد قد يقربها أكثر من تحقيق العدالة الضريبية.

– ان ضريبة قد جاءت لتبسيط النظام الضريبي، حيث قد حلت محل مختلف الضرائب التي كانت تفرض على المداخيل لتحقق بذلك مبدأ الشمولية في الحياة.

وتتمثل المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي في كل من[3]: 'الأرباح الصناعية و التجارية، أرباح المهن غير تجارية، الإيرادات الفلاحية، المداخيل العقارية الناتجة عن ايجار الأملاك المبنية و غير مبنية، ريوع رؤوس الأموال المنقولة و المرتبات و الأجور والمنح فوائض القيمة الناتجة عن التنازل مقابل من العقارات المبنية و الغير مبنية.

وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية بحسب الجدول الآتي:

[1] IRG : import sur le revenu global

[2] القانون رقم 36.90 الصادر في 31 ديسمبر 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991 الجريدة الرسمية رقم 57.

[3] للمزيد من المعلومات حول المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل الاجمالي انظر القانون رقم 36.90.

الجدول رقم2 : السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة دج	معدل الضريبة
لا يتجاوز 120000	0
من120001 الى 360000	20
من360001 الى 1440000	30
أكثر من 1440000	35

المصدر: قانون المالية لسنة 2008(قانون رقم 17-12 المؤرخ في 2007/12/30 الجريدة الرسمية رقم 82) ، انطلاقا من الجدول رقم2 نضع الملاحظات التالية:

1. يعتبر الحد الادنى المعفى من خزينة IRG (الشريحة رقم1) هو مبلغ زهيد وجد منخفض.
2. تعتبر المعدلات المدرجة في السلم الضريبي على الدخل الإجمالي مرتفعة، وغير مشجعة على الاستثمار بالنسبة للثانية و الثالثة و الرابعة .... الخ
3. ورغم المزايا التي تتميز بها الضريبة على الدخل الإجمالي الا ان معدلاتها العالية لا تحفز كل من الاستثمار والإنتاج في مختلف المجالات الاقتصادية فارتفاع هذه المعدلات يشير الى عدم استنادها على دراسات ميدانية واقعية للوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد عن صياغتها.

الفرع الثالث: الضريبة على أرباح الشركات: IBS

لقد تأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 135 من الباب الثاني للقانون رقم90-36 حيث نصت على ما يلي: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين المشار إليهم في المادة 136، ومن خلال هذا التعريف نجد ان الضريبة على أرباح الشركات هي:

1. ضريبة سنوية حيث تفرض على المداخيل المحققة خلال السنة
2. ضريبة عامة، حيث تفرض على مجمل الأرباح المحققة من قبل الشركات دون تميز طبيعتها.
3. ضريبة وحيدة كونها تفرض مرة واحدة على مداخيل وأرباح الشركات
4. ضريبة نسبية لي أرباح الشركات تخضع لمعدل ثابت
5. ضريبة تصريحية حيث يقوم المكلف بتقديم تصريح سنوي على الأرباح المحققة.

وبهذه الخصائص يسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات الى عصرنة جباية الشركات من خلال تخفيف العبء الضريبي عليها، وفي هذا المجال جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ليحدد معدلات جديدة لضريبة IBS [1]بمعدل عادي يقدر بـ 25% ومعدل مخفف بـ 12.5% فهذه المعدلات من شأنها أن تحفز المؤسسات على التوسع وزيادة حجم الاستثمار.

ومن اجل تفعيل قطاع التصدير خارج المحروقات قد استفادت من الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات كل عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير (انظر الى المادة 06 من القانون رقم05-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2006).

الفرع الرابع: الرسم على القيمة المضافة:

لقد تم تأسيس هذا الرسم على موجب القانون رقم 90-36 فالمادة رقم 65 منه قد نصت على تأسيسه بنص صريح، فهذا الرسم قد عوض كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP[2] ، و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS[3]، وبالتالي هذه الاستراتيجية الضريبية الجديدة قد عملت على إصلاح وتبسيط الجباية غير المباشرة عن طريق الغاء الرسوم التي كانت سائدة والتي لا تتماشى والمستجدات الاقتصادية العالمية، فالرسم على القيمة المضافة يختلف عن الرسوم السابق له كونه لا يمس الا القيمة المضافة من الإنتاج و بذلك هو يفرض فقط على الثورة الجديدة.

وقد تضمن الرسم على القيمة المضافة TVA[4]وفق قانون المالية لسنة1992 أربعة معدلات7%، 13%،21%،40%حيث كل معدل من هذه المعدلات يطبق على قائمة معينة من المنتجات، غير أن سنة1995 قد حملت معها الجديد بحسب ما ورد في قانونها المالي اين تم إلغاء المعدل المضاف (40%) وكما تم تعديل المعدل المنخفض الى14% وفق قانون المالية لسنة1997، ثم بعدها تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة وذلك في اطار قانون المالية لسنة 2001 حيث أصبح يشمل فقط معدلين المعدل المخفض7% و المعدل العادي17% ويندرج هذا التعديل في اطار زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة و تخفيض تكلفة الاستثمار[5].

---

[1] IBS : l'import sur les bénéfices des sociales

[2] TUGP : la taxe unique globale a la production

[3] TUGPS : la taxe unique globale a la production de service

[4] TVA : la taxe sur la valeur ajoutée.

[5] ناصر مراد، الاصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003)، منشورات بغدادي، الجزائر، 2004، ص98.

وبذلك إدراج الرسم على القيمة المضافة في المنظومة الضريبية يعد اصلاح جبائي بجميع ابعاده سواء على مستوى العمليات التي تتم في الداخل وفي الخارج، وفي هذا المجال يمنح هذا الرسم المزايا التالية لقطاع المصدرين:

– تعفى كل عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة (المادة 13 من المرسوم على الرقم الاعمال)

– يمنح نظام الشراء بالإعفاء الحق للخاضعين للضريبة (أي الذين ليس لهم كأنهم إدراج الرسم المدفوع على الشراء) في الاقتناء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة كل السلم والخدمات المخصصة للتصدير (المادة 42 من قانون الرسم على القيمة المضافة)

– حق استرجاع TVA إذا تعلق الامر بعمليات التصدير وتسليم المنتجات التي يرخص شرائها بالإعفاء (المادة 50من قانون الرسم على رقم الاعمال).

الفرع الخامس: الرسم على النشاط المهني: TAP

لقد أنشأ الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 أين عوض كل من "الرسم على النشاط الصناعي التجاري، والرسم على النشاط المهني غير التجاري" وبذلك أصبح هذا الرسم من بين أبرز الضرائب المستعملة لصالح الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للصناعات المحلية"

ويعتبر الرسم على النشاط المهني TAP[1] ضريبة مباشرة حيث تستحق، دورا بحسب تصريح المكلف بمبلغ رقم أعماله، وارادته المهنية الاجمالية (المادة224–1 من قانون الضرائب المباشرة) ومن ثم هو يطبق على الرقم الاعمال المحقق أي كل الإيرادات الناتجة عن مختلف النشاطات الخاضعة لضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية والأرباح الصناعية وعن الضريبة أرباح الشركات المادة217 من قانون الضرائب المباشرة وبمعدل2% (وفق قانون المالية سنة 2004)

وتعد معفية من الرسم على النشاط المهني (النشاطات التي تدرج ضمن رقم الاعمال المعتمدة كقاعدة للرسم) كل مبالغ البيع والتسليم والسمسرة التي تشمل المواد أو السلع الموجة مباشرة للتصدير (المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة).

[1] TAP : la taxe sur l'activité professionnelle

الفرع السادس: الدفع الجزافي: VF

يعتبر الدفع الجزافي VF[1] الذي تم استحداثه وفق قانون المالية لسنة 1996 من الضرائب المباشرة والمحصلة لصالح الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية حيث يعض في اطاره كل المؤسسات التي تقوم ببيع السلع الموجهة للتصدير (المادة 209 من قانون الضرائب المباشر المعدل بواسطة المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006)

وبناء على ما سبق فإن استراتيجية الإصلاح الضريبي كان الهدف منها تنمية الإنتاج الوطني بما يسمح بترقية وتفصيل الصادرات خارج المحروقات، ومن أجل فعالية النظام الضريبي في الجزائر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم3: تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة2012-2017

الوحدة: مليار دينار

البيان	2016	2017	2018
الجباية العادية	1.335.8	1.433.6	6.314
الإيرادات العادية	2.500.8	1.433.4	/

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مختلف – قوانين المالية (2016-2018)

التحليل: سجلت الجزائر 2017 ايرادات الجباية النفطية المحققة فعليا ارتفاعا قدر بنسبة 27% خلال السداسي الأول من السنة الجارية مقارنة بنفس السنة من سنة 2016. في حين انخفضت قيمة النفقات، حسب نفس المصدر.

ارتفعت قيمة ايرادات الجباية البترولية خلال فترة جانفي إلى جويلية 2017 لتصل 1.121.3 مليار دينار، مقابل 8883.14 مليون دينار في سنة 2016، يعود السبب أساسا الى انتعاش سعر برميل البترول والذي ارتفع ليتجاوز عتبة 50 دولار.

وبالنسبة للإيرادات العادية فقد سجلت بدورها ارتفاعا كبيرا بلغ 75% حيث قدرت بـ 20500.8 مليار دينار خلال الأشهر الاولى سنة 2017.

[1] VF : le versement

المطلب الثالث: استراتيجية الإصلاحات الجمركية:

فرع أول: الأنظمة الجمركية وتحفيز التصدير:

يعتبر النظام الجمركي من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية ومراقبتها، لهذا شهد هذا النظام تعديلات هامة في احكامه بالخصوص مع صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، فهذه التعديلات تعمل على تكييف التشريعات والقواعد الجمركية بحسب متطلبات اقتصاد السوق الذي اصبح بمثابة الاتجاه الرئيسي الذي تسلكه الدولة، ولعل الهدف المرجو تحقيقه من هذه التعديلات هو سير سياسة جمركية فعالة تتماشى و التطورات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار يميز القانون رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22 بين عدة أنظمة جمركية اقتصادية التي تهتم بالأنشطة الصناعية الموجهة لتصدير أهمها نظام القبول المؤقت ونظام إعادة التمويل بالإعفاء ونظام التصدير المؤقت، حيث هذا ما يوضحه الجدول 04.

الجدول رقم:4 المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين

نظام القبول المؤقت	نظام إعادة التمويل بالإعفاء	نظام التصدير المؤقت
– يسمح بدخول البضائع المستوردة والمعدة لإعادة التصدير الى الإقليم الجمركي وذلك خلال فترة زمنية معينة – تستفيد البضائع التي تدخل الإقليم الجمركي من امتياز وقف الرسوم والحقوق التي تفرض عند الاستيراد ولكن دون المساس بالمحظورات الاقتصادية.	– يسمح أن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد البضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي اخذت في السوق الداخلية المحلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.	– يسمح هذا النظام بالتصدير المؤقت للبضائع التي سيعاد استيرادها لهدف معين وفي فترة زمنية معينة، ودون تطبيق تدابير الخطر الاقتصادي، وذلك اما على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير او بعد تحويلها (أي بعد تصنيعها او تصليحها) – يسمح هذا النظام للمصدرين بالمشاركة في المعارض والتظاهرات الدولية.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المادة 174 و186 و19" من قانون الجمارك.

فرع ثاني: تخفيض الحقوق الجمركية وترقية الإنتاج الوطني:

ومن اجل بعث قطاع الصادرات خارج المحروقات تم استحداث تقنية جديدة تتمثل في التعريفة الجمركية التي تحتوي على قائمة أو جداول تضم كافة البضائع و الرسوم التي تفرض عليها عند الاستيراد و التصدير، فهذه القائمة توجد في ملحق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المحررة في 14 جويلية 1983 فهذه الاتفاقية انضمت اليها الجزائر بموجب القانون رقم: 91- 09 المؤرخ في 1991/04/27 و الذي تضمن الموافقة على الاتفاقية الدولية ومن ثمة التقنية الجديدة التي تم استحداثها في اطار استراتيجية الإصلاح الجمركي كان الهدف منها أكثر تسهيل المبادلات التجارية الدولية.

الفرع الثالث: التسهيلات الجمركية:

وتتجلى التسهيلات الجمركية بشكل واضح في إطار اتفاقية طوكيو المعدلة سنة 1999 التي تعمل على تبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية والتي من شأنها أن تسرع من عملية الجمركية وأن تقلل أيضا من التكاليف اللوجستية.

والجزائر بمصادقتها على تعديل الاتفاقية، تكون بذلك قد وضعت الإطار القانوني الذي سيشغل فيه قطاعها الجمركي على أساس تطبيق إجراءات حديثة وفعالة.

أ. **التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل:**

تلزم المادة 75 من قانون الجمارك التصريح المفصل بالبضائع المستوردة او التي اعيد استيرادها، والمعدة للتصدير او التي اعيد تصديرها تصديرا مفصلا، وفي هذا الإطار نجد مجموعة من التسهيلات الممنوعة للمتعاملين الاقتصاديين، حيث هذا ما يليه الجدول التالي:

الجدول 5: خصائص التسهيلات المتعلقة بالتصريح الجمركي

التصريح المسبق	التصريح المؤقت	الغاء التصريح	رخصة الفحص
-يتمثل التصريح المسبق في إيداع بيان الحمولة من البضائع قبل وصولها الة الإقليم الجمركي. -التصريح المسبق هو استثناء عن القاعدة العامة التي تركز على التصريح البعدي.- التصريح المسبق ليس له أي أثر قانوني كونه قابل للتعديل قبل وصول البضاعة-لدى المتعامل الاقتصادي الحق في الاستفادة من هذا الاجراء اذا تعلق الامر بالبضاعة التلف	-يمنح هذا الاجراء للمصرح الجمركي حق إيداع تصريح غير كامل بعد ان يعتمد بتقديم كل الوثائق الناقصة في الآجال المحدودة من طرف إدارة الجمارك	-يمنح هذا الاجراء للمصرح حق طلب إلغاء التصريح الجمركي عند التصدير في حالة ما إذا أثبت ان البضائع لم تغادر الإقليم الجمركي ولم تستفد من الامتيازات المرتبطة بالتصدير	-يسمح هذا الاجراء للمصرح حق فحص البضاعة قبل التصريح بها في حالة عدم توفر لديه كل المعطيات المطلوبة لإعداد تصريح جمركي -هذا الاجراء يسمح بالكشف الدقيق على البضاعة المعرفة مدى تطابقها مع الطلبية -هذا الاجراء يمكن المصرح من تفادي الأخطاء عند التصريح

المصدر: من اعداد الطالب بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم 98- 10

ب. التسهيلات الممنوحة اثناء فترة انتظار البضاعة:

ان وضع البضاعة تحت نطام جمركي معين يمكن ألا يتجسد مباشرة، وبذلك ستبقى البضائع في حالة انتظار وفي هذا المجال هناك مجموعة من الإجراءات الجمركية التي تسمح بأداء كفئ للإدارة الجمركية مع ضمانها الحقوق لحقوق المتعامل الاقتصادي وتتمثل هذه الإجراءات في:

أولا: مخازن ومساحات الإيداع المؤقت:

عندما لا تكون البضائع موضوع تصريح مفصل فور وصولها الى مكتب الجمارك، يجوز تفريغها في مخازن وساحات الإيداع للمكوث فيها تحت المراقبة الجمركية في انتظار إيداع التصريح لدى الجمارك، وكما يمكن أن تستقبل أيضا هذه المخازن الإيداع المؤقت للبضائع المعدة للتصدير أو لإعداد التصدير او التي تم التصريح بها بالتفصيل وفحصها في انتظار ارسالها[1]، علما أن مدة مكوث البضائع في مخازن ومساحات الإيداع هي 21 يوما طبقا للمادة 71 من قانون الجمارك.

– وتخضع عملية وضع البضائع في المخازن والمساحات لبعض المعايير، والتي تتمثل بالخصوص في كل من نوع البضاعة وحجم البضاعة.

– وقصد تحقيق الضغط على الموانئ من جهة، وتسريع عملية الجمركة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى قد أجاز القانون الجمركي الجزائري حسب المادة 67 منه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من انشاء مخازن ومساحات الإيداع المؤقت.

ثانيا: الإيداع الجمركي:

توضع تلقائيا قيد الإيداع الجمركي كل البضائع التي لم يصرح بها بالتفصيل عند انقضاء الآجال القانونية المحرر بـ 21 يوم وفي المقابل، البضائع المصرح بها بالتفصيل والتي لم ترفع من قبل المصرح، (أي بعد حصوله على رخصة رفع اليد في أجل 15 يوم الموالية) ستخضع مباشرة لنظام الإيداع الجمركي، حيث أن مكوث هذه البضاعة في ظل هذا النظام سيكون في أجل أقصاه 4 أشهر وفي حالة انقضاء هذا الاجل ولم يتم رفع البضاعة يتم بيعها من قبل إدارة الجمارك[2].

جـ. التسهيلات المتعلقة بالفحص في المحل

تتمثل مخازن ومساحات الإيداع المؤقت أماكن عادية لفحص البضائع، لولا أنه يجوز لإدارة الجمارك، أن تمنح ترخيص بتفتيش البضائع المصرح بها في محلات المعني بالأمر بناء على طلب من المصرح والأسباب مقبولة، في كل الظروف يتم نقل البضائع الى أماكن الفحص وتداولها تحت مسؤولية ونفقة المصرح[3].

[1] المؤقت من اعادة رقم 66 من قانون الجمارك رقم 10.98.
[2] وللمزيد من المعلومات انظر للمواد التالية: المادة 109، المادة 205، المادة 209، المادة 210 من قانون الجمارك رقم 10.98.
[3] انظر المادة رقم 94 من قانون الجمارك رقم 10.98.

وتخضع البضائع للفحص المادي في المحل الذي يخضع لرقابة الجمركية (المستودع الخاص)[1] والمحدد من قبل المعني بالأمر.

وبالتالي الفحص في المحل هو اجراء مادي عملي يسمح للمستفيد من تقليص مدة وقوف البضائع في الموانئ والمعابر الحدودية، وكما يسمح أيضا هذا الاجراء بضمان السل من التلف والضياع في حالة ما إذا تم فحصها في الأماكن العادية.

د. التسهيلات المتعلقة بتقنية تسيير المخاطر

تعتبر تقنية تسيير المخاطر من أبرز الوسائل التي أوجدتها اتفاقية طوكيو لتليين شروط المراقبة الجمركية، من خلال تمرير البضائع عبر أحد المسارات التالية[2]:

المسار الأخضر le circuit vert: في هذا المسار يمنح حق رفع البضائع فوزا بمجرد دفع الحقوق والرسوم المستحقة دون أن تكون هناك رقابة مادية على هذه السلع

المسار البرتقالي le circuit orange: يسمح هذا المسار برفع البضاعة بعد اجراء الرقابة الإدارية ودفع الرسوم المستحقة.

المسار الأحمر le circuit rouge: يخضع رفع البضاعة في هذا المسار للرقابة الجمركية او الكلية لهذه البضائع مع دفع الرسوم المستحة.

هـ. التسهيلات المتعلقة بالإعفاء من الكفالة:

ومن أجل تفصيل عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يعفى من الكفالة[3]:

- البضائع المخصصة للتصدير بعد تحويلها.
- البضائع المصدرة بصفة مؤقتة لتحسينها جزئيا لإعادة تصديرها.
- التعليب الفارغ الموجه للسلع المعدة للتصدير.

[1] وللمزيد من المعلومات حول المستودع الخاص أنظر المادة 154 من قانون الجمارك 10.98.

[2] وللمزيد من المعلومات انظر الموقع الالكتروني: http://www.douanegourdez/pdf/Brochures/sixgadfr.pdf تاريخ الزيارة 2022/6/13.

[3] انظر المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 الجريدة الرسمية العدد رقم 85.

المطلب الرابع: استراتيجية تكوين إطار مؤسساتي:

بالإضافة الى الإجراءات المتخذة سابقا من قبل السلطات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات قد عملت كذلك هذه السلطات على تشجيع القطاع العام والخاص عن طريق خلق إطار قانوني تعمل على تنفيذ مؤسسات جديدة استخدمتها الدولة لهذا الغرض وتتمثل في:

أ. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير :SAFEX

لقد تم انشاء بموجب المرسوم رقم 87 – 63 المؤرخ في 3 مارس 1987 الديوان الوطني للأسواق والتصدير[1] والذي تم تغيير تسميته في ديسمبر 1990 الى الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير[2]، ولقد كان الهدف الأول و الأساسي لهذه الشركة هو ترقية الصادرات من خلال ما يلي[3]:

– تنشيط التصدير وتشجيعه لدى المتعاملين في مجال التجارة الخارجية، وبذلك فهو يساهم في تحديد المنتجات المرشحة للتصدير مع الكميات القابلة لذلك.

– تقديم مجموعة من المقاييس الاقتصادية والمالية التي تتناسب مع نوعية المنتج المطلوب تصديره

– تزويد المتعاملين في التجارة الخارجية بالخدمات الكافة لإيجاد حلول كل المرتبطة بالتصدير.

– تنظيم بعثات المتعاملين الاقتصاديين سواء فالجزائر او في الخارج

– تنظيم منتجات التصدير بضبطها وتصديرها باستمرار.

ب. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

لقد تم انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX[4] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 –174 المؤرخ في 12جويلية 2004[5]، وبذلك تكون هذه الوكالة قد حلت محل الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجيةPROMEX[6] الذي أنشئ سابقا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–327 المؤرخ في 1996/10/01[7] وتعتبر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وفق المرسوم المؤسس لها بأنها مؤسسة

[1] المرسوم رقم 63.87 المؤرخ في 3 مارس 1987 والمتعلق بإنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير، الجريدة الرسمية، العدد 10، المادة 24 المؤرخة في 4 مارس 1987.

[2] SAFEX : la société Algérienne des foires et exportation

[3] انظر المادة رقم 7 من المرسوم رقم: 63.87.

[4] ALGEX : l'agence nationale de promotion du commerce extérieur.

[5] مرسوم تنفيذي رقم 174.04 المؤرخ في 2004/05/12 والذي يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد39.

[6] PROMEX : office nationale de promotion du commerce extérieur

[7] مرسوم تنفيذي رقم 327.96 المؤرخ في 1996/10/1 الذي يتضمن انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد 58، المؤرخ في 1996/10/6.

عمومية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي غير أنها توضع تحت وصاية وزارة التجارة[1] وكما انها تسهر على تنفيذ المهام التالية[2]:

– تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية مع وضع حيز تنفيذها بعد موافقة الجهات المعنية ليها.

– تسيير وتنظيم وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

– اجراء دراسات على الأسواق الخارجية.

– اعداد تقرير سنوي تقيمي حول سياسات التصدير برامجها.

– تأطير ومتابعة مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة والمنظمة بالخارج.

جـ. انشاء الفرقة الجزائرية للتجارة والصناعة:CACI

لقد أنشأت الغرقة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI[3] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 03 مارس1996[4]، فقد تم اعتبار هذه الغرفة وفق المادة 2 من هذا المرسوم مؤسسة عمومية لها طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال مالي، ولكنها تكون تحت وصاية وزارة التجارة، وبذلك تقوم الغرفة بعدة مهام منها:

– تزويد السلطات العمومية بالتوصيات والآراء التي تتعلق بالمسائل المقترنة بصفة مباشرة وغير مباشرة بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات.

– انجاز الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم اقتراحات تساهم في تسهيل عمليات تصدير المنتجات وترقيتها.

– مما يكن لها أن تبرم اتفاقات دولية مع هيئات أجنبية مماثلة لها.

ومنه نستنتج أن هذه الغرفة تسعى الى القيام بأي عمل يمكن من ترقية مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في إطار الأسواق الخارجية، ولتحقيق هذه المهمات على أكمل وجه فهي تفتح تحقيقات اقتصادية واجتماعية لتحقيق هدفها[5].

[1] انظر المادة 03.02 من المرسوم التنفيذي رقم 174.04

[2] انظر المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 174.4.

[3] CACI : la chambre Algérienne de commerce et industrie.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 94.96 المؤرخ في 3 مارس 1996 الذي يتضمن انشاء الفرقة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجريدة الرسمية، العدد16.

[5] انظر الى المادة رقم 5 من المرسوم التنفيذي رقم 94.96.

د. انشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات: CAGEX

لقد تأسست الجزائرية لتامين وضمان الصادرات CAGEX[1]بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 96-235 تطبيقا للمادة 04 من الامر رقم96- 06[2] المتعلق بتأمين القرض عند التصدير حيث تشتغل هذه الشركة في حيز محدد خاضع لنصوص هذا الامر وتحدد وظائفها وفق الشكل التالي:

- وظيفة لحسابها الخاص فيها يتعلق بتغطية الاخطار التجارية (عندما لا يفي المشتري بدينه)
- وظيفة لحساب الدولة وتحت رقابتها، فيما يتعلق بتغطية الاخطار السياسية (عند وقوع حروب أهلية او اجنبية او ثورات شعبية) وأخطار عدم التحويل (عند وجود مصاعب اقتصادية في بلد المشتري تحول دون تحويل الأموال) وأخطار الكوارث.

هـ. انشاء صندوق خاص لترقية الصادرات:FSPE

لقد تأسس الصندوق الخاص لدعم الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 (المرسوم التنفيذي رقم 96-205)[3] حيث شهد هذا القانون اصلاح كامل لأبوابه عقب صدور قانون المالية لسنة 2007، ليتبع هذا الإصلاح تدخل من خلال اصدار قرار رسمي ما بين الوزرات في 2009/07/12 الذي عدل وكمل القرار الصادر في 2002/06/01 المحدد لمدونة إيرادات ونفقات الصندوق.

وتحدد منح الدعم التي يمنحها FSPE[4] تحت العناوين التالية[5]:

- بعنوان المشاركة في المعارض والأسواق التجارية في الخارج
- بعنوان تحمل جزء من تكاليف العبور ة النقل ومناولة البضائع الموجهة للتصدير
- بعنوان تحمل جزء من تكاليف دراسات الأسواق الخارجية، من أجل توفير المعلومات للمصدرين وتحسين جودة المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- بعنوان تحليل وتشخيص التصدير وخلق خلايا داخلية.
- بعنوان دعم تكاليف التنقيب عن الأسواق الخارجية التي يتحملها المصدرين والمساعدة على التوطين الاولي للمؤسسات التجارية في الأسواق الخارجية.
- بعنوان نشر وتوزيع دعائم ترويجية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير واستخدام تكنولوجيا الاعلام

[1] CAGEX: la compagne Algérienne d'assurance et de garantie des exportation

[2] الأمر رقم 06.96 الصادر في 1996/1/10 والمتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية، العدد3.

[3] مرسوم تنفيذي رقم: 205.96، المؤرخ في 1996/6/5 المتعلق بإنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات الجريدة الرسمية، العدد 35.

[4] FSPE : le fond spécial pour la promotion des exportation

[5] للمزيد من المعلومات حول نسب منح الدعم التي يمنحها الصندوق الخاص لترقية الصادرات انظر الموقع:
http://www.algex.dzcontent.ph.?art10=67 تاريخ الاطلاع 2022/06/14.

– بعنوان انشاء علامات تجارية والحماية الأجنبية للمنتجات الموجهة للتصدير وكذا التمويل المتعلق بالميداليات والاوسمة التي تمنح للمصدرين.

– بعنوان تنفيذ برنامج تكويني متعلق بمهن التصدير.

و. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين: ANEXAL [1]

لقد أنشئت بتاريخ 10جوان 2001 بموجب القانون رقم 90-31 المؤرخ في 1990/12/24 فهذه الجمعية تعمل على تشكيل قوة اقتراح استشارة من أجل معالجة مختلف المشاكل التي تواجه المصدرين في الميدان ولعل أبرز أهدافها ANEXALهي على النحو التالي[2]:

– جمع وتوجيه المصدرين الجزائريين

– دعم ومساعدة المتعاملين الاقتصاديين.

– المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية الصادرات

– ترقية بحث الشركاء من خلال شبكات المعلومات

– تليين برامج التدريب التقني للمصدرين

– تنظيم ومشاركة في المعارض والفعاليات الاقتصادية الخاصة في الجزائر والخارج

– المشاركة في تطوير مرافق الإنتاج لتنمية القدرات التصديرية

– تحديد وتنفيذ تدابير لتعزيز كفاءة وفاعلية الدعم والاشراف على الشركات المصدرة للاستكشاف واختراق الأسواق الخارجية.

ي. المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادراتCNCPE

لقد تم انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE[3] بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-173[4] حيث نصت على تأسيس بنص صريح المادة الأولى منه، ليتولى هذا المجلس بعدها المهام الاتية[5]:

– المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات واستراتيجيتها

– القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات

---

[1] ANEXAL : l'association national des exportation Algérienne

[2] للمزيد من المعلومات حول أهداف وأنشطة ANEXAL أنظر الموقع: تاريخ الاطلاع: 2022/6/14.
http://www.exportation.Algerie.org/index.php?option=com-content

[3] CNCPE : le conseil national consultatif de promotion des exportations

[4] مرسوم تنفيذي رقم 173.04 المؤرخ في 2004/6/12 والذي يتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات

[5] انظر المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 137.4

– اقتراح كل التدابير سواء ذو طبيعة مؤسساتية وتشريعية او تنظيمية لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات

ز. برنامج: Optime export

لقد اطلقت كل من الجزائر وفرنسا برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات في جوان2008 حيث اطلقت عليه تسمية optime export اين يعمل على تعزيز و تقوية قدرات التصدير للمؤسسات الجزائرية وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذا البرنامج يندرج ضمن عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وبينما عملية تمويله تقتصر على كل من وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية لتنمية، علما ان تكلفة هذا البرنامج قدرت ب 2.1 مليار دولار امريكي وبهذه الكلفة يهدف هذا البرنامج الى منح الصادرات الجزائرية من غير المحروقات مكانة حسنة في الأسواق الدولية مع تقديم دعم تقني للمصدرين من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير و اكتشاف الأسواق الخارجية، رغم قصر فترة هذا البرنامج التي انتهت في 2010/12/30 لولا انه تمكن من تأهيل مؤسسة صغيرة و متوسطة[1].

ومن خلال ما تقدم من استراتيجيات مؤسساتية التي استحدثتها الدولة لتحقيق أهداف معينة وبالخصوص النهوض بالقطاع التصديري من غير المحروقات، تعد سياسة عامة ذات طابع مؤسساتي محفز للتصدير مادام أنها تتماشى والمستجدات الاقتصادية العالمية وبذلك تكون السلطات العمومية قد سعت من وراء هذا الإطار المؤسساتي على خلق جو مساعد على التصدير خاصة من خلال توفير فضاء قانوني واداري ومالي مساعد لذلك.

مطلب خامس: استراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا مهما في التنمية الاقتصادية نظرا لدورها الرائد في تطوير صادرات الدولة كما و نوعا ، حيث هذا ما جعلها تحظى باهتمام كبير لدى السلطات العمومية للدول والجزائر كغيرها من الدول قد عمدت في هذا المجال على استحداث استراتيجيات تعمل أولا على ترقية نشاط انتاج مؤسستها الاقتصادية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وثانيا على تصريف منتجاتها نحو الخارج وهذا في إطار سياسة اقتصادية تهدف الى ترقية الصادرات خارج المحروقات.

[1] للمزيد من المعلومات: انظر: نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، ملتقى الوطني الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8.9 نوفمبر 2010.

فرع أول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات تعمل على انتاج سلع وخدمات حيث تشغل من 4الى 250 عامل كما لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 1 مليار دينار او مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري[1]، وتعتبر مؤسسة اقتصادية مؤسسة متوسطة اذا كانت تشغل ما بين 50 الى 250 عامل ويكون رقم اعمالها ما بين 200 مليون دينار الى 1 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100و 500 مليون دينار[2].

واما المؤسسات الصغيرة فهي تشغل ما بين 10- 49 عامل دون ان يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200مليون دينار او ان لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي100 مليون دينار، وكما تعتبر كل مؤسسة تشغل ما بين 1-9 عمال مع تحقيقها الرقم لعمال اقل من عشرين 20مليون دينار او ان لا يتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار مؤسسة مصغرة.

الفرع الثاني: آليات برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قامت الدولة بإطلاق عدة برامج اصلاحية تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الآليات التالية:

1. آلية ترقية الاستثمار:

ولقد تم تفعيل هذه الآلية من خلال اصدار مرسوم تشريعي يخص ترقية الاستثمار رقم 93 - 12 المؤرخ في 05-10- 1993 الذي اعطى امتيازات مهمة للقطاع الخاص في مجال الاستثمار، حيث حدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز في اطار انشطة خاصة بإنتاج السلع والخدمات المخصصة للدولة أو لفروعها[3] . وكما منح هذا المرسوم الحرية التامة اثناء انجاز الاستثمارات مع مراعاة التشريعات والتنظيمات ، المتعلقة بالأنشطة المقننة[4] ، وبهذا لا صدت تم انشاء وكالة متخصصة سميت بوكالة الترقية ودعم الاستثمارات Apsl سنة 1994، ولكن في سنه 2001 جاء الامر الرقم 01/03 المؤرخ في 20- 08-2001 يراجع المرسوم التشريعي الصادر سنة 1993 ، حيث حمل في طياته المحيط الاداري والقانوني للاستثمار بغية التأثير على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإيجاب أو في إطار تفعيل أحكام الأمر

[1] انظر الى المادة 4 من القانون رقم 10-18 الصادر في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد77.
[2] انظر الى المادة 5 من القانون رقم 18.01.
[3] انظر المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 12.93 المؤرخ في 1993/10/5 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64.
[4] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون الاستثمار سنة 2017 للمزيد من المعلومات www.jordap.dz/trv/ainr.pdf

رقم01/03 تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09-10-2006 ما الذي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.

فهذا المجلس يعمل على ترقية وتطوير الاستثمار من خلال تسطير استراتيجية مناسبة لذلك وبحسب اولوياته وكما يدرس ايضا مادة مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع تطورات ملحوظة فهذا المجلس يدرس أي مسألة لها علاقة بالاستثمار[1].

2. آلية الخصخصة:

ولقد تم الاستعانة بهذه الآلية في اطار تحقيق مساعي برنامج التعديل الهيكلي من أجل انعاش الاقتصاد الوطني والانتقال الى اقتصاد السوق، ولقد تم تنفيذ برنامج الخصخصة وفق الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26-08-1995[2] وبتطبيق هذا البرنامج قد احصت وزارة الصناعة والاستثمار العمليات المنجزة في الجدول التالي:

الجدول6:

عدد العمليات المنجزة طبقا لنوع الخصخصة	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الخصخصة الاجمالية	07	50	62	68	18	205
الخصخصة الجزئية	02	11	12	07	01	33
الخصخصة الكلية	03	01	01	06	02	13
الاستعانة بواسطة الأجراء	23	29	09	/	7	68
الشراكة	10	04	02	09	01	26
التنازل عن الأصول للخواص الذين يستردونها مجددا	13	18	30	20	07	88
	58	113	116	110	36	433

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، انظر الموقع الالكتروني: www.mipi.dz

من خلال الجدول رقم (06)، يتضح ان خصخصة القطاع العام من خلال حل مؤسساته وتحويلها نحو القطاع الخاص في إطار تقنيات محددة، تهدف من ورائها السلطات العمومية الى تدعيم كفاءة وفعاليات هذه المؤسسات في الأسواق المحلية والخارجية، وكذا تشجيع المبادرة الخاصة بخلق مؤسسات

[1] انظر المادة 2 من المرسوم التشريعي رقم 12.93

[2] الامر رقم 22.95 المؤرخ في 1995/08/26 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 48.

صغيرة ومتوسطة، وبالتالي الحوصلة الرقمية للخصخصة في الجزائر قد ساعدت على تنامي عدد هذه المؤسسات.

3. آلية التمويل:

ان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع قدراتها التنافسية في ظل اقتصاد السوق، قد يتطلب البحث عن آلية تمويلية فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا بذلت السلطات العمومية لإيجاد مصادر تمويلية وذلك على مستويين محلي ودولي.

أولا: المصادر التمويلية على المستوى المحلي

يعتبر مشكل التمويل من أبرز المشاكل التي تقف كعقبة أمام نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة مع غياب بنوك متخصصة في هذا المجال، فهذا المجال قد حظي باهتمام كبير من قبل السلطات العمومية وبصفة أدق قد عملت الوزارة الوصية التي تم استحداثها سنة 1994 على تهيئة الأرضية من خلال اقامة هياكل مالية تقوم بتمويل هذه المؤسسات من أجل دعم برامج تأهيلية موسعة وتتمثل الهياكل المالية التي تم خلقها على النحو التالي:

1. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم انشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002[1].
2. صندوق راس المال المخاطر وتم تأسيسه سنة 2004 وكان يهدف الى انشاء مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
3. التمويل عن طريق القرض الايجاري وقد تجلى أكثر هذا النوع من التمويل من خلال اقامة مؤسسة "مغرب قرض ايجار الجزائر" تم اعتمادها سنة 2005 وبدأت نشاطها سنة 2006 برأس مال تونسي أوروبي مقدر ب 1 مليار دينار تعمل على إيجار الوسائل المنقولة وغير المنقولة لزبائنها لمدة تتراوح بين 3 إلى سبع سنوات وعند نهاية المدة يمكن للزبون امتلاكها اذا كان منتظم في دفع الأقساط[2].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 373.02 المؤرخ في 2002/11/11 المتضمن انشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74.

[2] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006، ص357.

ثانيا: المصادر التمويلية على المستوى الدولي:

لقد عملت الحكومة جاهدة على توفير وتنويع مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قامت بإبرام عده اتفاقيات أبرزها:

- برنامج الميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الذي يندرج ضمن التعاون الأورو متوسطي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حقق حوالي 400 عملية تأهيل سنة 2004 وتغطية ضمانات مالية قدرت بـ 220 مليون أورو.
- التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية: أسس سنة 1973 بتوقيع 22 دولة منها الجزائر، قام بتوقيع اتفاقية يقدم على أساسها مبلغ 9.9 مليون دولار لتمويل المشروعات الانتمائية بالجزائر، وتسديد القرض يكون على 20 سنة مع فتره السماح قدرت بخمس سنوات.
- التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية: قامت هذه المؤسسة المتواجدة في الجزائر منذ 1967 من خلال فروعها بمنح أول قرض طويل الأجل سنة 1998 بقيمة 15 مليون دولار لصالح بنك القرض الشعبي الجزائرCPA وقرض الثاني سنة 2003 بمبلغ 40 مليون أورو من أجل تجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن هناك أطراف أخرى تعاونت مع الجزائر لترقيه أداء مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة منها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ONUDI التي بدأت العمل في سنة 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية واعادة الهيكلة الصناعية التي خاصه ثمانية مؤسسة عمومية 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، وكذلك هناك تعاون مع البنك العالمي و تعاون ثنائي جزائري ألماني في مجال التكوين ودعم المؤسسات المتوسطة لفتره 2003- 2007.

فرع الثالث: أهداف وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل تدابير والمساعدات الموجهة لترقيه اداء وتنافسيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق جمله من الاهداف نذكر منها:

1. إنعاش النمو الاقتصادي
2. تشجيع عملية خلق مؤسسات جديدة مع توسيع ميدان نشاطها
3. العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق حركيه التطور التكنولوجي
4. ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

[1] بن طلحة صليحة، مرجع سابق، ص358-359.

المطلب السادس: استراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي

لقد سطرت الحكومة الجزائرية سلسلة من الاستراتيجيات لدراسة سياسات عمومية تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، غير أنها لم تتمكن من الوصول إلى هدفها المنشود، بفعل عدم مرونة جهازها الانتاجي الصناعي، وبذلك كان لابد من أن تفكر في استراتيجية جديدة أكثر نجاعة من سابقتها والتي من شانها أن تساهم في تحقيق الهدف المسطر في إطار تحرير تجارتها الخارجية[1]. وذلك في إطار جغرافي متعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وغيرها من المجالات، فهذا التعاون يوفر مزايا ومكاسب تعجز الدول عن تحقيقها بمفردها، خاصة وأن هذا التعاون ولو بشكل ما يساهم في خلق تجارة رائدة ما بين الدول الأعضاء وهو الأمر الذي يسمح بالتخصص في الانتاج وفق منهج اقتصاديات الحجم، ومن ثم بات على الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي.

فرع أول: ترقية الصادرات خارج المحروقات من منظور الشراكة الأورو متوسطية

أ. تقديم اتفاق الشراكة:

بعد نهاية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل والتوقيع الرسمي عليه يوم 22 ابريل 2002 بفالينسيا الإسبانية[2] ، وبذلك يكون هذا الاتفاق قد حل محل اتفاق التعاون الموقع عليه في ابريل 1976 مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فاتفاق التعاون كان مدعما ببروتوكولات مالية منها هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبي.

فرع الثاني: محتوى الشراكة

لقد احتوى اتفاق الشراكة للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي على تسع أبواب احتوت على 110 مادة و6 ملاحق و7 بروتوكولات، ويغطي هذا الاتفاق الجوانب التالية:

1. الحوار السياسي (الباب الاول)
2. التنقل الحر للسلع (الباب الثاني)
3. تجاره الخدمات (الباب الثالث)
4. المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى (الباب الرابع)

[1] وبهذا الصدد قد أشار صندوق النقد الدولي أنه يتعين على السلطات الجزائرية تنويع صادراتها التي تسيطر عليها صناعة النفط والغاز كما أشار أيضا في إطار تقييمها للاقتصاد الجزائري بجودة اداءه مع تلميح الى الارتباط الشديد لهذا الاقتصاد بالنفط والغاز والانفاق العام، خاصة وانه قد تمكن من تخفيض الدين العام الخارجي وللمزيد من المعلومات انظر: نشرة صندوق النقد الدولي، الجزائر ينبغي ان تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ المزيد من فرص اعمل 26 يناير 2011، ص01.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 159.5 المؤرخ في 27 أفريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الاوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الاوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 31، 2005.

5. التعاون الاقتصادي (الباب الخامس)
6. التعاون الاجتماعي والثقافي (الباب السادس)
7. التعاون المالي (الباب السابع)
8. التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية (الباب الثامن)
9. الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (الباب التاسع)

غير أن الجانب الذي يهمنا من اتفاقية الشراكة، يتمثل في الباب الثاني والمتعلق بحرية تنقل السلع والذي ينص على إقامة منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد الى 12 سنة كأقصى حد. وذلك طبقا للإجراءات المعمول بها في المنظمة العالمية للتجارة (المادة السادسة من الاتفاقية). فاتفاق الشراكة يعتبر كجيل ثاني من التعاون المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فهذا الاتفاق قد شمل كل المجالات سواء السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية، ولعل أبرز ما نتج عنه هو اقامة منطقة التبادل الحر، فهذه الأخيرة تمثل جوهر التعاون المشترك، وعكس اتفاق سنة 1976 الذي اعتبر كجيل الأول من التعاون الذي اقتصر فقط على منح معاملة تفضيلية للمنتجات الجزائرية المصدرة نحو السوق الاوروبي.

فرع الثالث: التفكيك الجمركي في اتفاقية الشراكة

يقصد بالتفكيك الجمركي الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية ذات الأثر المتبادل على المنتجات التي يكون منشأها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

الفرع الرابع: ما هي أهداف اتفاق الشراكة

وتتمثل أهداف هذا الاتفاق في:

1. توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين
2. تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات المتعلقة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال
3. تشجيع الاندماج المغاربي من خلال تشجيع التبادل التجاري داخل المجموعة وبين هذه الأخيرة ودول الاتحاد الاوروبي.
4. تعزيز التعاون في كل الميادين سواء اقتصاديه اجتماعية ثقافية.

الفرع الخامس: انعكاسات التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر خلال فترة الدراسة، حيث قدرت نسبة صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي ب 49,09% من اجمالي صادراتها سنة 20، كما قدرت ايضا في نفس السنة نسبة واردات الجزائر المتأنية ب 51,15 % من اجمالي وارداتها، حيث هذا ما يوضح الجدول رقم7:

الجدول7: انعكاسات التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية

البيان السنوات	الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي	الصادرات الاجمالية	(1)×(2)	الواردات من الاتحاد الاوروبي (1)	الواردات الاجمالية (2)	(1) (2)
2017	45.21	/	/	/	38.18	/
2018	51.96	35.82	%13-	25.41	/	/
2019	%57	/	%58.14	22.39	41.93	%9.48

المصدر: من اعداد الطالب بناء على احصائيات د.و. للإحصاء CNSI مليون دولار أمريكي

الجزائر والمبادلات التجارية الأوروبية الشريك الأساسي:

تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019، حيث قدرت ب 58,14 % من الحجم الاجمالي للمبادلات، حتى احصائيات المديرية العامة للجمارك.

وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 45,21 مليار دولار خلال سنة 2018 مقابل 51,96 مليار دولار خلال سنة 2018 انخفاض قدر ب 13 % وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63.69 من الصادرات الجزائرية و 53.4% من وارداتها تمت مع منطقة دول الاتحاد الأوروبي وقد بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 22.81 مليار دولار، لا مقابل 26,55 مليار دولار، مسجله بذلك انخفاض ب 14.08 % ومن جهتها استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 22,39 مليار دولار ، مقابل 25.41 مليار دولار أين يمثل انخفاض بـ 11.87% وتبقى كل من فرنسا إيطاليا إسبانيا بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا.

وخلاصة القول بعد 16 عاما من تطبيقه، رأت السلطات الجزائرية أنه من الضروري مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، الذي وصفه أكثر من طرف حكومي بالمجحف لأنه خدم القاره العجوز فقط.

وفي 31 اكتوبر 2020 وجه الرئيس عبد المجيد تبون الحكومة بإعادة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفق نضرة سيادية، وحسب بيان للرئاسة الجزائرية فان بنود اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يجب اعادة تقييمها وبنظرة سيادية وفق مبدأ " رابح رابح" وشدد على أن مراجعة الاتفاق يجب أن تراعي مصلحة المنتج الوطني لخلق نسيج صناعي ومناصب شغل.

وفي ديسمبر 2020 عقدت الجزائر والاتحاد الأوروبي الدورة الثانية عشر لمجلس الشراكة بين الجانبين للبحث في الاتفاق لكن لم تتسرب أي معلومات حول نتائج المحادثات ولا موعد الدورة القادمة.

خسائر ب 30 مليار دولار:

واتفاق الشراكة هي معاهدة تجارية وقعتها الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، وينص الاتفاق على التفكيك التدريجي للتعريفات (الرسوم) الجمركية للسلع والبضائع في الاتجاهين.

لكن الشركات الجزائرية الحكومية والخاصة لم تستطع منافسة نظيرتها الأوروبية، كون اقتصاد الجزائر يعتمد بالأحرى على صادرات المحروقات (النفط ومشتقاته، الغاز)، وفق ارقام غير رسمية تكبدت الجزائر خسائر بنحو 30 مليار دولار منذ 2005، لاسيما جراء عملية التفكيك الجمركي وبقاء حركة السلع والبضائع في اتجاه واحد من أوروبا نحو الجزائر.

المراجعة بدل الانسحاب:

في هذا السياق يرى وزير التجارة الجزائري الأسبق مصطفى بن بادة 2010- 2014، ان بلاده لم تستفد بالشكل الكافي من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وباقي في اتجاه واحد لعده أسباب.

ويشرح وزير التجارة أن الحزمة الأولى من المنتجات التي ألغيت رسومها الجمركية هي المواد الخام والمواد الأولية وكان ذلك في سبتمبر 2005 ضمنت نحو 2000 منتج.

وابتداء من 2007 جرى تطبيق تخفيضات في تعريفات الرسوم الجمركية على نحو 1100 منتج تصل نسبتها 20 % كل سنة، وتتعلق بالمنتجات النصف المصنعة والتجهيزات الصناعية.

وفي الفترة ما بين 12-2017 كان من المفروض أن تدخل حزمة ثالثة من المنتجات المعنية بالإعفاءات الجمركية، وتتعلق بالمنتجات الموجهة للاستهلاك على حالتها (منتجات نهائية).

وكشف بن بادة انه بعد أن تقلد منصب وزير التجارة في 2010، تمت مباشرة مشاورات مع الاتحاد الأوروبي بشأن الإعفاءات الجمركية للمنتجات الموجهة للاستهلاك، التي كان من المقرر أن تدخل حيز التطبيق في 2017 وتم تأجيل ذلك الى 2020، صرح قائلا: رغم ذلك لم يكن هناك استفادة للجزائر من

السوق الأوروبية والتصدير الجزائري، يبقى هامشيا نحو دول الاتحاد. وأشار المتحدث ان محاولات تصدير بادرت بها شركات جزائرية، لكنها واجهت بعض العراقيل الأوروبية المتعلقة بمعايير السلامة الصحية والأمنية للمنتجات. وخلص بن بادة الى القول بأن: لذلك لم تستطع المنتجات الجزائرية الدخول بقوه للاتحاد الأوروبي بينما كنا نستقبل سلع عديدة من الدولة.

نقص الخبرة:

ومن أسباب تضرر الجزائر من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، يؤكد مصطفى بن بادة ان الطرف الجزائري كانت تنقصه الخبرة وهوامش مفاوضات ضيقة، ويعتقد أن البعد السياسي لاتفاق الشراكة كان مفضلا أكثر لدى الجانب الجزائري مقارنة بالاقتصاد، بالنظر للفترة التي كانت البلاد تعيشها ومعاناتها من شبه حصار.

وبالتالي اتفاق الشراكة كان رسالة سياسية للعالم، أن الجزائر صارت شريكا مقبولا وحصلت على اعتراف سياسي بان الحياة عادت لطبيعتها في هذه الدولة، لذلك هذا الاتفاق كان رسالة سياسية. وأضاف بالنسبة للشق الاقتصادي فالمفاوضين الجزائريين كانت تنقصهم الخبرة، ليس اقل وطنية بل اقل خبرة، بينما طرف الاوروبي لديهم مفاوضين متمرسين وأبرموا اتفاقيات مماثله مع المغرب وعده بلدان[1].

الفرع السادس: آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

أولا: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة:

لقد ابدت الجزائر رغبتها في الانضمام لنظام التجارة متعددة الأطراف الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية منذ سنة 1987، حيث تم تنصيب في هذه السنة مجموعة عمل القائمة على انضمام الجزائر للاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية، وفي سنة 1995 تحولت هذه المجموعة إلى مجموعة عمل للمنظمة العالمية للتجارة، مكلفة بمشروع انضمام الجزائري اليها[2].

ولقد تقدمت الجزائر للمرة الثانية بطلب الانضمام سنه 1996 ، حيث اشترط عليها ان ذاك تقديم وثيقه تحتوي على كافه المعلومات الخاصة بالحالة الاقتصادية والقوانين الجزائرية ، فهذه الوثيقة حسب وزاره التجارة عباره عن مذكره تحتوي على 70 صفحه ، علما انه قد طرح على الجزائر من 1996 الى غايه 2003 1200سؤال عبر مراحل ، بالإضافة الى هذا قد اكدت الوزارة ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة لا يعني الغاء الحماية الجمركية باعتبار ان هذه المنظمة تشترط تحديدا مستوى

[1] الصفحة الرسمية لوكالة الأناضول https://www.aa.com.tr

[2] للمزيد من المعلومات انظر الموقع الالكتروني الخاص بوزارة التجارة http://www.mincommerce.gov.dz

معين لهذه الحماية فقط ، عكس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي يهدف الى اقامه منطقه حره للتبادل بإزاله كافه الحقوق والرسوم الجمركية. ويشير ان المجموعة المكلفة بمشروع الانضمام الجزائر قد عقدت عده اجتماعات الى يومنا هذا لدراسة نظام التجارة الجزائري لتقديم تقرير عن اعمالها وبروتوكول الانضمام، وحاليا لا يزال مشروع بروتوكول الانضمام الجزائر الى المنظمة في طور الاعداد، حيث هذا الانضمام لن يتم الا بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري وهذا شرط اساسي من شروط المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا :لآثار الإيجابية والسلبية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

الآثار الإيجابية: ان من بين الآثار الإيجابية المترتبة عن انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية نوجزها في نقاط هي:

الانتعاش الاقتصادي العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد الذي تعاني منه منذ سبعينات لأن النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من اهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية وهذا يؤدي بدوره الى زيادة ونمو اقتصاديات ها وينطبق على الجزائر ما ينطبق على الدول النامية. الحماية التي توفرها قوانين OMC للدول النامية وذلك من خلال الربط قواعد السلوك للتجارة العالمية وتقنينها وذلك بربطها باتفاقيه ملزمه لجميع الاطراف بالإضافة إلى الاستفادة من الاعفاءات المقدمة للدول النامية المتمثلة في: القطاع العلاجي عشر سنوات، اجراءات الاستثمار، الدعم الصادرات في مختلف القطاعات لمده ثمان سنوات، الاستفادة من إجراءات الرقابة، الاستفادة من تأجيل قانون القيمة عند الجمركي لمده خمس سنوات. مما سبق تتضح الاثار الإيجابية الناجمة عن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة هي اقل بكثير من الاثار السلبية التي سنتطرق لها لاحقا، ولما كانت الجزائر ليست بمعزل عما يجري في العالم والاندماج الاقتصادي العالمي ضرورة لابد منها فلذا ما عليها تبني استراتيجية تقوم على هيكله اقتصادها قصد وضعها وتخفيض درجه اعتمادها على الخارج كل هذا من اجل تعظيم مكاسب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتقليص السلبيات لتكون المحصلة لصالح الاقتصاد الوطني[1].

[1] صالح فلاحي: الابعاد الاقتصادية للشراكة الأورو-جزائرية، مطبوعة قدمت لـ CDES، 2003، ص12.

الآثار السلبية:

يمكن إجمال هذه الاثار في النقاط التالية:

فتح اسواقنا امام المنتوج الاوروبي سيلقي ترحيب من طرف المستهلكين نظرا لتعدد ونوعيه السلع وجودتها مقارنه بمثيلاتها، وهذا معناها ان المنتوج الوطني لن يكون قادرا على المنافسة مما يؤدي الى غلق الكثير من المؤسسات وما يخلفه من اثار اقتصاديه واجتماعيه.

ارتفاع عدد الشركات المستوردة الامر الذي يؤدي الى زيادة حاده للمنافسة غير متوازنة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية وبالتالي سيكون هناك اتجاه نحو الأنشطة الإنتاجية التي تمكن من بناء اقتصاد قوي يمكنه من المواجهة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ان الجزائر تعاني من التبعية الغذائية خاصه المواد الاستراتيجية وبموجب اتفاقيه GATT فعلى كل دولة منضمة للمنظمة العالمية للتجارة رفع الدعم على المنتجات الزراعية هذا حتما ما سيؤدي الى ارتفاعها، وهذا ما سيؤثر سلبا على تكلفه فاتورة الواردات خاصة المواد المهمة مثل القمح والقهوة وبودره الحليب.

ثالثا: السوق الإفريقية الجزائرية

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يأمر الحكومة بالتحفيز للدخول في منطقه التجارة الحرة مع افريقيا.

وسط امال برفع الصادرات خارج المحروقات الى 5 مليار دولار.

وضعت الجزائر الخطوات الاولى نحو اقتحام السوق الأفريقية تجاريا عبر بوابه السوق الحرة في محاوله لتنويع صادراتها والبحث عن ملاذ قد يكون امنا من الغام الربح المتبادل.

ووضعت الحكومة الجزائرية خارطة طريق جديده للرفع من قيمه صادراتها خارج المحروقات اعتبارا من العام المقبل تصل نحو 5 مليار دولار معوله في ذلك على الاسواق الإفريقية.

وصدقت الجزائر في ديسمبر 2019 على منطقه التبادل الحر القارية الإفريقية ضمن الدول 30 المصادقة على الاتفاقية، على ان يدخل تنفيذ الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 جانفي 2021. وانشات منطقة التجارة الحرة الإفريقية في 30 ماي 2019 وحددت اهدافها في انشاء سوق موحده للسلع والخدمات داخل القارة ترتكز على حريه الاستثمار ونقل البضائع دون قيود حول نقل السلع بين الدول الاعضاء في الاتفاقية.

واعطى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تعليمات لحكومته عقب اجتماع المجلس الوزراء للاستفادة من تجارب التبادل الحر التي عرفتها الجزائر مع المجموعات الإقليمية الاخرى.

وذكر بيان عن رئاسة الجمهورية العين الإخبارية: على تفاصيلها بان تبون طالب حكومته والوزراء المختصين (التجارة والصناعة والمالية) بالتأكد من المنشأ الاصلي الافريقي للسلع والبضائع المتداولة في منطقه التبادل الحر والتي لا يجب ان تقل نسبه ادماجها عن 50 % حتى لا تسرب الى السوق الوطني مواد مصنوعة خارج القارة الإفريقية على حسب الانتاج المحلي.

في سياق متصل دعا وزير التجارة الجزائري كمال رزيق التجار والمصدرين بالمحافظات الجنوبية للاستعداد لاقتحام السوق الإفريقية عبر مناطق التبادل الحر بمنتجات محليه او عن طريق المقايضة في إطار سياسة " رابح رابح". واعتبر الوزير ان عمليه المقايضة لن تكون الا بداية لتحريك عجله التصدير نحو افريقيا مشددا على ان ذلك يعد رهانا كبيرا لإعطاء ديناميكية للتجارة الخارجية.

وتظهر البيانات الرسمية الجزائرية تصدر 4 دول من شمال افريقيا حجم التبادل التجاري مع الجزائر ويتعلق الامر بكل من تونس ومصر والمغرب فيما تبقى ضعيفة مع دول الساحل[1] .

واحتلت تونس الصدارة للدول الإفريقية في قائمه شركاء الجزائر التجاريين نهاية 2019 بواقع 1,7 مليار دولار من بينها 1 و350 مليون دولار صادرات جزائرية و400 واردات تونسية.

وتأتي مصر في المركز الثاني حيث بلغت قيمه المبادلات التجارية بين البلدين مع نهاية العام 2019 799مليون دولار من بينها 583 مليون دولار صادرات جزائرية و218 مليون دولار واردات من مصر.

وفق دراسة إحصائية تفصيليه لمديريه الدراسات والاستشراف التابعة لوزارة المالية الجزائرية 2019 حصلت العين الإخبارية على صفحه منها، وقد بلغت صادرات الجزائر نحو المغرب 437 مليون دولار فيما بلغت وارداتها من دول المغرب الاربع 553 مليون دولار. بينما وصلت قيمه الصادرات الجزائرية من دول الساحل 3 وهي موريتانيا ومالي والنيجر نحو 5 مليون دولار مع نهاية 2019. وتعول الجزائر لزياده تدفق صادراتها الى السوق الإفريقية بتحديث شبكه السكك الحديدية واستئناف مشروع بناء ميناء الحمدانية الواقع وسط البلاد بشراكه صينيه، وكذا طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط العاصمة بالعاصمة النيجيرية، ويعد اكبر خط بري للتجارة البيئية في افريقيا. واعلنت الجزائر انتهاء الاشغال على اراضيها اوائل 2017 والذي يمتد على 3400 كلم بالجزائر ويمتد الى تونس بطول 900 كلم ومالي

[1] العين الاخبارية: 2020/8/31 10.03 انظر الموقع الالكتروني: http://deal.ain.com.press 2022/06/17.

1974 كلم والنيجر 1635 كلم والتشاد بطول 900 كم على ان يبقى الشطر الاخير في الاراضي النيجر بطول 1131 كلم.

واعتبر خبراء ان توجه الجزائر الاقتصادي الجديد نحو اقتحام السوق الإفريقية تجاريا يتزامن مع الازمه الحاصلة مع الاتحاد الاوروبي على خلفيه اتفاق الشراكة الذي تعده الجزائر مجحفا بحقها.

فيما استبعد الخير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمن مبتول في تصريح للعين الإخبارية " انه لا توجد على اي علاقة بين اتفاق الشراكة الاوروبي ومنطقه التبادل التجاري الحر مع افريقيا، مشيرا الى ان ذلك يندرج ضمن إطار سعي الجزائر لتنويع شركائها الاقتصاديين والبحث عن ملاذ امن وجديد لصادراتها خصوصا خارج المحروقات.

لكنه اعتبر في المقابل أن تصدير الجزائر لإفريقيا يتطلب توفر مؤسسات تتماشى مع المنافسة العالمية مشيرا ان الارقام الرسمية تتحدث عن ان 90 % من صادراتها ومداخلها من العملة الصعبة من المحروقات مع نهاية 2019. بالإضافة الى ان 97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتماشى والمنافسة العالمية منها في الوقت ذاته الى ان صادرات المحروقات تلقى منافسه قوية كبرى أيضا في افريقيا خاصه النيجر والغابون والموزمبيق الذي يتجه لان يحتل المركز الثالث عالميا في الغاز الطبيعي باحتياطات تقدر ب 450 مليار متر مكعب، وكذلك ليبيا التي تملك احتياطي يقارب 44 مليار برميل من النفط والغاز 1500 مليار متر مكعب. ويرى بان الامر يتطلب تصورا واقعيا ، وهناك دراسات كانت من بين من شاركوا فيها مع 36 خبير تؤكد ان ولوج السوق الافريقي لا يمكن ان يتحقق الا بوحده اقتصاديه مغاربية يمكنها المنافسة في القارتين الإفريقية والأوروبية ، مضيفا ان دخول الاسواق الإفريقية يتطلب نظرة استراتيجية لاسيما ان حجم التبادل التجاري للجزائر مع افريقيا لا يتعدى 2.7 مليار دولار والجزائر تبنت منذ استقلالها سياسه عاطفيه اقتصاديه اكثر منها براغماتية مع الدول الإفريقية ، وحدد بعض شروط نجاح المنافسة في افريقيا ذكر منها ضرورة انشاء بنوك جزائرية في الدول الإفريقية وكذا ضرورة توفر هياكل للنقل . واستبعد في المقابل ان تكون خارطة الطريق الجزائرية لاقتحام السوق الإفريقية بديلا عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، مشيرا الى ان 60 % من صادرات الجزائر نحو القارة الأوروبية، كما ترتبط الجزائر بثلاثة انابيب لتصدير الغاز الى اوروبا عبر اسبانيا وايطاليا[1].

[1] نشر من طرف يوسف بورنان، اقتصاديات، العين الإخبارية، الجزائر. : http://deal.ain.com.press

وكشف عن وجود دراسات أمريكية تتحدث عن ان القارة الإفريقية ستتحول الى منطقه جيوستراتيجية وان تنتقل القوة الاقتصادية من اسيا الى افريقيا بين 2030 2040 وتصبح معها افريقيا تمثل ربع سكان العالم فهناك استراتيجية غريبه لتحكم في الاسواق الإفريقية.

تقديم الاتفاق: تستعد الحكومة الجزائرية للالتحاق رسميا بمنطقه التبادل الحرة القارية الإفريقية في 1-1- 2021 عقب مصادقه البرلمان في 24 سبتمبر 2020 على مشروع القانون المؤسس لمنطقه التجارة الحرة الموقع بالعاصمة الرواندية كيجالي في معرض 2018 وحينها اكد الوزير كمال رزيق ان دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الامكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القاره وبمقتضى هذه الاتفاقية سيتم الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية للتجارة بين البلدان الإفريقية بنسبه 90 % من بنود التعريفات الجمركية، على فتره تمتد خمس سنوات للدول النامية وعشر سنوات للدول الاقل نموا بداية من مطلع العام المقبل. ولا يتجاوز حاليا حجم التبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الإفريقية 3 %، من اجمالي المبادلات. مما يضعها في المرتبة العشرون من اجمالي الدول الموردة للقاره، بحسب رزيق في حين بلغ الميزان التجاري بين الجزائر ودول افريقيا 830 مليون دولار عام 2019 وفق الارقام الرسمية.

لذلك تعلق سلطات الجزائرية امالا عريقة على الاستفادة من حجم السوق الإفريقية المقدرة ب 1,2 مليار نسمه، ومبادلات تجاريه بحدود ثلاث ترليون دولار مع ناتج داخلي قاري اجمالي ل 54 دوله إفريقية يقدر ب 2,7 تريليون دولار. واعربت الجزائر عن لسان الوزير الاول عبد العزيز جراد عن امالها في تذليل العقبات امام حركه التجارة لفتح افاق واسعه امام تحقيق التنمية لبلدان القارة.

اختيار استراتيجي: وقال الاستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للتجارة عبد القادر بالريش انضمام الجزائر الى منطقه التجارة الحرة الإفريقية يعتبر خيارا استراتيجيا وفرصه من اجل تنويع الصادرات ومحاور الشركات الاقتصادية وفق قاعده " الكل رابح" وتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات. واوضح ان القدرات الكامنة في الاقتصاديات الإفريقية فرصه سانحه امام الجزائر لوضع استراتيجية لتعزيز التنافسية الوطنية. والاستحواذ على حصص سوقية، خاصه في الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الإلكترونية والكهرو منزلية.

واكد بالريش ان الجزائر تربطها علاقات تجاريه مع 24 دوله فقط من بين 54 دوله من اعضاء الاتحاد الافريقي، في حين تمثل مبادلاتها التجارية افريقيا 3% من مجموع تعاملاتها الخارجية حيث تتركز اساسا مع دول شمال القاره خاصه مع مصر وتونس ومن جهة اخرى توقع بالريش ان يساهم رفع

التبادلات البينية الإفريقية من 15 % الى 55 % بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في زياده تدفق النقد الاجنبي وبلوغ 5 مليارات دولار كصادرات خارج المحروقات خلال سنه 2021 وهو الهدف الذي رسمه الرئيس عبد المجيد تبون للحكومة.

ورقه ضد الاتحاد الاوروبي: واعتبر بالريش ان التوجه الى السوق الإفريقية ورقه بيد الجزائر لتخفيف الضغط الممارس من طرف الاوروبيين ولي اعاده التفاوض حول اتفاقيه الشراكة مع الاتحاد الاوروبي. وشدد بالريش على ان الاتحاد الاوروبي يبقى الشريك الاول للجزائر واحلاله بشركات وتعاملات مع شركاء اخرين، على غرار السوق الإفريقية والصين وتركيا. ليست عمليه سهله على المدى القصير وبرر ذلك بقرب الجاهزية اللوجستية، وبالإضافة الى القوة الاقتصادية وتنوع اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي والتفوق التكنولوجي. وهذا ما جعله يثير التحديات التي فرضها السوق الإفريقية، خاصه مشكلات الجاهزية والاحترافية في التصدير وازاله الاجراءات البيروقراطية والعراقيل الجمركية والبنكية. كما نبه الى ان الجزائر ليست عضوا في 12 تكتل اقتصادي في افريقيا تربطها اتفاقيات ومزايا خاصه ولا تشملها اتفاقيه التجارة الحرة الإفريقية وهذا ما قد يعيق تنافسيتها القارية.

عدم الجاهزية: من جهة اخرى لا يتوقع الخبير الاقتصادي عبد الرحمن عية ان تحقق الجزائر كامله اهدافها الاقتصادية في افريقيا لان المنطقة محل صراع هادئ بين الدول القوية، على غرار الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ثم الصين وحتى الدول النامية مثل تركيا والبرازيل والاخرى مثل السعودية والامارات ومصر ولبنان...إلخ.

وقال عية ان التمويلات الأمريكية والصينية خاصه هي أكبر محفز لدول الإفريقية لتفضيل اقامه شراكه اقتصاديه تجاريه خارج القارة.

وأكد عية ان اتفاق الشراكة يقضي اولا بتطوير الانتاج الوطني خارج خامي البترول والغاز وهو عكس ما نجده في الجزائر التي تعرف صناعتها البتروكيميائية تدهورا كبيرا بسبب تقادم الات الانتاج.

واضاف ان الشركات الاقتصادية العمومية والخاصة خارجه قطاع المحروقات تعيش صعوبات ماليه غير مسبوقة وحتى وحدات تركيب السيارات مصيرها مجهول وبخصوص المنتجات الفلاحية فان الجزائر تفتقد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية على غرار القمح والحليب والحبوب، وعدد هائل من السلع الصناعية الغذائية، حيث فاتورة استيرادها بحوالي ثلاثة مليار دولار سنويا. واردف بان تصدير المنتجات الفلاحية الطازجة يقتضي امكانيه تخزين وتبريد غير متوفرة بالقدر الكافي في الجزائر،

وبسبب جائحه كورونا سجلت اسعار التمور مثلا انهيار تاريخيا سنه 2020 نتيجة ضعف القدرات اللوجستية التصديرية.

وتعتبر هذه الحصيلة ايجابية عن التوجه الجديد للسياسة التجارية الخارجية المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية الهادفة الى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات وان كل المعطيات تشير ان الصادرات نحو افريقيا ستحقق رقم قياسيا حيث ان إحصائية الجمارك لسبعه اشهر الاولى من 2021 الى ان الصادرات نحو السوق الإفريقية قد بلغت 2.4 مليار دولار وان هذه الصادرات سجلت هذا التغيير المحسوس بفضل ارتفاع نسبه صادرات مواد البناء الذي بلغ 450 مليون دولار في ما ارتفع تصدير الأسمدة بنسبه 67 %.

وبشأن الصالون الدولي الموقار الدولي في طبعته العاشرة التي احتضنتها ولاية تندوف فانه يعتبر احدى استراتيجيات الدولة لترقيه التجارة البيئية خاصه بعد دخول الجزائر منطقه التجارة الحرة الأفريقية حيز التنفيذ.

جدول8: تطور بعض مؤشرات التجارة البينية للسوق الافريقية والجزائر 2018-2019

السنوات / البيان	2018	2019	نسبية التغيير	
الصادرات التجارية	3.46 مليار دولار	3.51 مليار دولار	1.55	المبادلات التجارية
الصادرات	2.18 مليار دولار	2.17 مليار دولار	0.56	الصادرات البينية
الواردات	1.27 مليار دولار	1.34 مليار دولار	5.16	الواردات البينية

المصدر: من اعداد الطالب وفق احصائيات وزارة التجارة

ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي: لان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا ب 1,55 % في سنه 2019 مقارنه بعام 2015 وقد بلغ مجموع المبادلات ب 3.51 مليار دولار مقابل ثلاثة 46 مليار دولار سنه 2018 وقد قامت الدول الإفريقية منها دول الاتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2.17 مليار دولار مقابل حوالي 2.18 مليار دولار بانخفاض قدره 0.56%

وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته 1.34 مليار دولار مقابل 1.27 مليار دولار اي بارتفاع قدره 5.16 وقد شكلت كل من مصر وتونس اهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الإحصائية لترقية الصادرات خارج المحروقات لسنة 2017-2021

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة استقرائية للإحصائيات المسجلة في مجال ترقيه الصادرات خلال السنوات الخمس الأخيرة 2017 -2021. وفي نفس الوقت نكتشف مدى قدره وكفاءه القطاعات الاقتصادية (قطاع الزراعة والصناعة) في التصدير، وعلى هذا الاساس نستطيع تقييم استراتيجية ترقيه الصادرات التي انتهجتها الدولة وعليه سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية : قياس فعالية السياسات الحكومية في ترقيه الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2017 2021 .

مدى نجاح وتحقيق الهدف المرجو من استراتيجية ترقيه الصادرات التي طبقتها الدولة.

المطلب الأول : قياس نجاح استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات 2021

فرع أول: النتائج المحققة للصادرات الزراعية

سنقوم بتحليل أهمية الصادرات الزراعية ومدى فعاليتها في رفع وتنمية الاقتصاد الوطني، يعتبر القطاع الزراعي من بين اهم القطاعات التي تخدم التنمية الاقتصادية، ذلك لدور الكبير الذي يساهم به في توفير الغذاء والتقليل من التبعية الاقتصادية، كما انه قطاع يستوجب بشكل كبير اليد العاملة ناهيك على انه يعتبر قاعده للقطاعات الاخرى على انه يساعد في تطوير الصناعات المرتبطة بالزراعة.

ومن اجل هذا تتولى الدولة اهمية خاصة لتنمية والترقية هذا القطاع وتطويره للاستفادة من دوره في التنمية الاقتصادية، حيث تسعى الجزائر الى دعم وتنميه هذا القطاع من خلال ما خصص له من استراتيجيات تنموية تمثلت في عديد البرامج والاصلاحات بدءا من برنامج التسيير الذاتي الى غايه برنامج التجديد الفلاحي ، بوغوتا ايجاد بدائل تنموية متنوعه تحرك القدرة الإنتاجية وتحفز الصادرات الوطنية، هذه الأخيرة التي تعتبر مصدر هام للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في الصدمات الخارجية الناجمة عن اعتماد مصدر تمويلي واحد. ذلك ان التبعية المفرطة للثروة الريعية النابضة واعتمادها كمصدر رئيس للإرادات جعلت الاقتصاد الجزائري عرضه للازمات بشكل كبير، في حين تهميش قطاعات اخرى لا تقل اهميه و بالإمكان ان تعطي دفعه قويه للاقتصاد الوطني ، على غرار القطاع الزراعي الذي يمكن ان يمثل بديلا استراتيجيا هاما ومستدام للقطاع المحروقات خاصه وانه يتوفر على فرص ومقومات هائلة يمكن ان تكسبه مكانه تنافسيه قويه في الاسواق الدولية مما يجعله قطاعا يستدعي البحث عن حلول استراتيجية جادة لتثمين المكتسبات والمزايا الكبيرة التي يتوفر عليها والتي يمكن ان تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية وتقلل من فاتورة

الواردات، كما تعزز من فرص التوسع في الاسواق الدولية والاستفادة من الفرص والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وهذا ما تؤكده الاحصائيات التالية الذكر:

أ. مؤشرات حول القطاع الزراعي في الجزائر:

سنعترض مجموعة من المؤشرات والاحصائيات الإيجابية لماحقته قطاع الزراعة في الجزائر.

أ.أ. الصادرات والواردات الكلية: وحسب تقديرات المصالح المختصرة تجاوزت قيمه الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للبلاد 25 مليار دولار في عز الأزمة الصحية التي ميزت عام 2020 مقابلة 23 مليار دولار خلال الموسم الفلاحي السابق. وبفضل مواردها البشرية والطبيعية والمادية فرضت الفلاحة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الامن الغذائي للبلاد حتى في أصعب الظروف. حيث بلغ محصول القمح الصلب في بعض المناطق المنتجة 60 قنطار في الهكتار بحسب وزير القطاع السيد عبد الحميد حمداني الذي يتوقع انتاج 71 مليون قنطار من القمح في المستقبل القريب بفضل توسيع المساحات المسقية وبقيمه انتاجيه قاربت 172 مليار دينار جزائري.

ومع الوضع الاقتصادي العالمي تراهن السلطات العمومية أكثر من أي وقت مضى على هذا القطاع الاساسي الذي شانه أن يسمح لها بتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في ميزان التجارة الخارجية من خلال الرفع من صادر المنتجات الفلاحية. وترتكز الاستراتيجية الزراعية كما اوضح مسؤولين القطاع بشكل أساسي على تطوير الشعب الاستراتيجية بما في ذلك القمح اللين والذرة ومحاصيل اخرى مثل السكر والبذور الزيتية حيث لا تزال تشكل هذه المواد الجزء الاكبر من الواردات. ومن المؤكد ان تطوير هذه المنتجات الرئيسية سيسمح بخفض فاتورة استيراد المنتجات الغذائية. بشكل كبير والتي غالبا ما تتجاوز قيمتها 10 مليار دولار. وبلغت قيمة المنتوج الفلاحي خلال سنة 2021 مجموعة 3491.2 مليار دينار ضمن 25 شعبة.

مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات:

ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي الجزائري ما يقارب 30 مليار دولار خلال عام 2009 بحسب تقرير صادر من مركز الاحصائيات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة الجزائرية.

– وأوضح التقرير الذي نشرته وكالة الانباء الجزائرية الحكومية يوم 2020/02/03 ان الإنتاج الزراعي ارتفع خلال سنة 2019 بنسبة 6.1% حيث بلغت قيمته 29.1% مليار دولار مقابل حوالي 28ملياردولار سنة2018.

– ونقلت الوكالة الرسمية عن مدير المركز "أحمد بوني" قوله أن هذا النمو تحقق بفضل الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة وارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية.

– ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الزراعة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية الى 12.4% بنهاية سنة 2019، والى 16.2% باحتساب القيمة المضافة خارج المحروقات.

– واعتبر "بدني" مساهمة قطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام بنسبة تفوق 12% تجعل منه "قطاعا انتاجيا هاما ومساهما رئيسيا في تنمية الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى"

– وأشار الى ارتفاع انتاج القمح الصلب من 3.17 مليون طن في سنة2018 الى 3.21 مليون طن في سنة 2019 بينما ارتفع انتاج البطاطس من 4.65 مليون طن في 2018 الى 5 ملايين طن في 2019.

– ولفت الى ان الجزائر حققت 73% من احتياجاتها الزراعية، مشيرا الى ان المساحات المزروعة تقدر ب 8.6 مليون هكتار.

– وتراجعت واردات الجزائر الزراعية ب 767.2 مليون دولار خلال 2019 بارتفاع بنسبة 8.2% مقارنة بسنة 2018، منها 512 مليون دولار للمنتجات الغذائية التي تتمثل أساسا في بودرة الحليب التي شهدت انخفاض بقيمة 105 ملايين دولار والحبوب بقيمة 353 مليون دولار مقابل زيادة ب 10 ملايين دولار في الواردات للحوم الحمراء

وارتفعت صادرات المنتجات الزراعية خلال 2019 بنسبة 12% بقيمة تعادل 38.6 مليون دولار

وحسب بوني فان الانتاج الوطني من الحبوب يعد كافيا لتغطية الطلب الداخلي، مشيرا الى وجود توجه نحو إعادة النظر في أنماط الاستهلاك المحلي بهدف تقليص واردات القمح اللين أكثر[1].

[1] المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد32، العدد2، 2018.

المطلب الثاني: النتائج المحققة في القطاع الصناعي وفق استراتيجية الدولة المنتهجة لترقية الصادرات:

تعتبر الجزائر من البلدان التي سعت جاهدة لتطوير القطاع الصناعي خاصة في ظل الظروف العالمية المتقلبة وظروف الصعبة التي عاشتها نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 2014 حيث مرت جل المؤسسات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات والتجارب كما طبقت العديد من الاستراتيجيات التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات وهذا بهدف تغيير بيئة المؤسسة ومحيطها بما يناسب الساحة الدولية ومنافستها، وفي هذا السياق تجرد الإشارة الى ان القطاع الصناعي في الجزائر شهد تغير نمط ومنهج استراتيجية الصناعة الجديدة خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

انخفاض أسعار البترول سنة 2014 أثر بشكل واضح على الجزائر وعلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد اذا انخفضت من 3.8% نسبة 2015الى 3.5% عام 2016 حيث ان التصنيع خارج مجالات البترول و الغاز لا يمثل سوى 5% من انتاج المحلي الإجمالي وهو رقم جد منخفض كما سجل في نهاية الثمانينات مقارنة بحجم الاتفاق الكبير على القطاع الصناعي.

تسعى الجزائر في استراتيجيتها الجديدة وخاصة بعد الصدمة البترولية في أواخر سنة2014 الى تشجيع الإنتاج المحلي وذلك بحظر الاستيراد وتشجيع دخول المستثمر، حيث شهدت الجزائر اقبالا في السنوات الأخيرة لعدد من المستثمرين الأجانب وخاصة في انتاج السيارات "هيونداي" الكورية "فولكسفاغن" الألمانية ...الخ

هذا ما أدى الى اتخاذ إجراءات عملية تهدف الى ترقية القطاع الصناعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافية في الأسواق العالمية في ظل الإمكانيات، المتوفرة من مواد أولية ويد عاملة مؤهلة بالإضافة الى الغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع واتباع سياسات واستراتيجيات فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي الغاء نتيجة الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

ومن أجل معرفة مدى نجاح الاستراتيجية المتخذة من طرف الدولة سنقوم بتحليل جدول المعطيات التالي لسنتين 2020- 2021 الصادرات الصناعية[1].

[1] الموقع الالكتروني: http://arabicnews.cn03.20.2020 تم الاطلاع عليه يوم: 2022/06/19.

الجدول رقم9: اهم المواد الصناعية المصدرة خارج المحروقات[1] (2020-2021)

السنوات / الصادرات	2020-2021		
أنواع الصادرات	المبلغ	المبلغ	نسبة التغيير
الاسمدة المعدنية والآزوتية	524	886	69.1
الحديد والصلب	28.76	78.76	197.1
مواد كيميائية غير عضوية	150.1	501.8	234
مصنوعات معدنية	190.81		6.54

المصدر: من اعداد الطالبة عن بيان وزارة التجارة الموقع الالكتروني:

من خلال الجدول يظهر ان الصادرات خارج المحروقات عرفت تنوعا نسبيا وتعتبر هذه الحصيلة إيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف سيادة الرئيس الجديد "عبد المجيد تبون" الهادفة الى تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتكرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في المرافقة المصدرين و تذليل العقبات و الصعوبات التي تقترضهم.

المطلب الثالث: رقم قياسي لصادرات خارج المحروقات لسنة 2021 بعد عام من الكورونا واثارها الاقتصادية عام 2020:

فرع اول: معدل النمو في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي:

أدت جائحة كورونا الى كساد الاقتصاد الجزائري عام 2020 وقد انكمش بنسبة 5.5 % وسط إجراءات صارمة لاحتواء جائحة كرونا مع انخفاض متزامن في انتاج المحروقات والبترول بانخفاض الإنتاج الى ما دون حصة الأوبك الخاصة بالجزائر

وقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة مثل: الخدمات والبناء، التي ترتكز على حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي، تأثرا عميقا مما أدى الى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا او بشكل دائم، وفي الوقت نفسه تسديد الانخفاض المؤقت فأسعار النفط الى جانب تراجع حجم الصادرات في هبوط حاد في عائد الصادرات الهيدروكربونات المحروقات

[1] البنك الدولي انظر الموقع الالكتروني: http://bankadouwali.org.com تم الاطلاع عليه يوم: 2022/06/18.

وتشير التقديرات الى ان العجز الإجمالي فالموازنة العامة للدولة، قد اتسع ليصل 16.4% للمؤسسات المتعسرة المملوكة للدولة.

وعلى الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والتراجع المعتدل في سعر الصرف فانه من المتوقع لن يرتفع عجز الحساب الجاري ب 14.4% من اجمالي الناتج المحلي مع (انخفاض الاحتياطي الدولي الى 46.9% مليار دولار امريكي بنهاية 2020 الاحتياطي الدولي ب 24% على أساس سنوي) حوالي 12.8% شهرا من الواردات.

ومن المتوقع زيادة معدلات الفقر في سنة 2020 بسبب انخفاض معدلات النمو وتراجع فرص العمل غير ان البيانات الداعمة لهذه التوقعات غير متاحة

وتأتي الازمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد 5 سنوات متتالية من تباطئ في نمو اجمالي الناتج المحلي (2015- 2019) في الجزائر، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب انكماش قطاع الهيدروكربونات ونموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي.

وتشهد صناعة الهيدروكربونات (المحروقات) التي تمثل 20% من اجمالي الناتج المحلي و 41% من إيرادات الموازنة و 94% من الصادرات تراجعا هيكليا.

وستحتاج الجزائر شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة لنفط في جميع انحاء العالم من الشرق الأوسط شمال افريقيا الى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوع لزيادة فرص العمل وهو أمر غاية في الأهمية نظرا لغلبة الأسباب وضعها الديمغرافي.

ويسير التراجع الهيكلي في إيرادات المحروقات أيضا الى ان المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة فضلا لضرورة استكمال السياسات الرامية الى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الاتفاق العام وتحقيق العدل والإنصاف في هذا الانفاق.

سيعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي و وضع سياسات حاسمة لمساندة تنمية القطاع الخاص و تطويره مع استمرار في حماية التراجع الأول برعاية.

وخلال العقدين الماضيين، اتاحت طفرت المحروقات للجزائر تحقيق التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية وخاصة بعد سداد ديونها متعددة الأطراف، واستثمرت في مشروعات البنية التحقيقية دعما لنمو الاقتصادي، وطبقت سياسة اجتماعية لإعادة توزيع الثروة كان من شانها التخفيف من حدة الفقر وأدت الى تحسينات في مؤشرات التنمية البشرية.

فرع ثاني: ارتفاع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات118 % سنة 2021.

كشف مدير التحصيل والجباية بالمديرية العامة للجمارك السيد "توفيق الساسي" عن قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات في الأشهر العشر الأولى من سنة 2021 عرفت ارتفاعا حيث بلغت 3.6 مليار دولار.

وأوضح ساسي خلال استضافته ببرنامج "صباح الشروق" ان اهم صادرات الجزائر خارج المحروقات تتمثل في (البتروكيمياويات – الحديد الصلب – السكر الأبيض – بعض الخضر و الفواكه) اما عن قيمة الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة فقد بلغت حسب المتحدث ذاته 30.81 مليار دولار مقارنة بنسبة 2020.

وفي 13سبتمبر 2021 أعلنت وزارة التجارة الاثنين: انه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ارتفعت بمعدل 118% مقارنة بسنة 2020 وجاءت الأسمدة المعدنية والكيمائية والآزوتية في المقدمة 886 مليون دولار.

جدول10: الصادرات المحققة لسنتي 2020-2021

السنوات / الصادرات	2020		2021	
الصادرات	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
	1.34	%108	2.9	%118

المصدر: من اعداد الطالب من المعطيات السابقة مليون دولار

اكد مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد: "خالد بو شلاغم" يوم 5 سبتمبر 2021 عن بلوغ الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نسبة 2.4 مليار دولار في سبع اشهر الماضية متوقعا ان تتعدى 4.5 مليار دولار قبل نهاية السنة الجارية وهو رقم قياسي لم يسبق للجزائر ان حققته.

واكد السيد بوشلاغم لدى حلوله ضيف عن ضيف الصباح بالإذاعة الأولى وجود منحنى تصاعدي في عملية التصدير خاصة نحو البلدان الافريقية مما ساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري.

وقال ان كل المعطيات تشير الى ان الصادرات تستحق هذا العام رقما قياسيا مضيفا ان احصائيات الجمارك ل 7 سبع أشهر الأولى من هذه السنة تشير الى بلوغ 2.4 مليار دولار بعدما كانت

لا تتجاوز é.1 مليار دولار وهو ما ينثل ارتفاع 108% مضيفا ان هذا الارتفاع المحسوس فالصادرات بلغ في:

مواد البناء مبلغ 450 مليون دولار فيها ارتفع تصدير الأسمدة الى 67%.

خلاصة الفصل:

لقد تم تسليط الضوء في هذا الفصل على الاستراتيجية التي استحدثتها الجزائر لترقية قطاع التصدير خارج المحروقات ، حيث اتضح لنا من خلال الاحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء و وزارة التجارة فيما يخص التجارة الخارجية وكذا مركز الإحصاء و الإعلام التابع لمصالح الجمارك و المتعلقة بالمبادلات التجارية الجزائرية للفترة 2017-2021 حيث أن السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية تهدف الى ترثية الصادرات خارج المحروقات من صلب اهتماماتها، حيث عمدت الى عدة استراتيجيات تأطيريه تهدف الى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية ، و هذا ما حققته خلال النصف الأول من سنة 2021 حيث أن الصادرات ارتفعت بأكثر من 95% .

ولاتزال الصادرات الصناعية خارج المحروقات تعرف تحسنا ملحوظا على اكثر من صعيد، جراء الجهود المبذولة و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة.

و امام تزايد الغموض حول مستقبل الوطني خارج المحروقات و ضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات ومن خلال ما وجدناه من احصائيات تمكنا من الوصول لها الى أن الصادرات الجزائرية غير النفطية تملك فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل امثل مع وجوب تعزيز قدراتها التنافسية لتغلب عليها.

فالسلطات العمومية للجزائر قد سطرت كل ما هو متاح من سياسات عمومية لخدمة هذا القطاع ، وذلك من أجل ترقية و تنويع المنتجات الداخلية فيه، من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية تعكس بحق مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية الوطنية سواء الزراعية أو الصناعية في تكوين الناتج المحلي الخام، فهذه الاستراتيجية قد مست كل الجوانب المحيطة بقطاع التصدير بداية من تحرير التجارة الخارجية و سعر الصرف الى تخفيض العملة الوطنية لتأثير على الطلب العالمي ، و الاستراتيجيات النقدية و الضريبية و الجمركية التي وجهتها الدولة نحو تحفيز و تشجيع المصدرين و الاستراتيجيات المؤسساتية التي توفر السند القانوني لتسهيل و دعم عمليات التصدير في البلد ، و كذا من ناحية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تأهيلها و ترقية نشاطها حتى تتمكن من المساهمة بنسبة جيدة في الصادرات خارج المحروقات و أخيرا استراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل خلق تجارة رائدة مع تكتلات اقتصادية معينة .

أما في المبحث الثاني فد تطرقنا للنتائج المحققة وبالإحصائيات فالقطاع الزراعي والصناعي والاقتصادي وما مدى نجاح الدولة في استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات والنتائج الإيجابية

المحققة خلال السنوات الأخيرة بمعدل 95% سنة 2021 من ناتج الدخل الوطني الخام وهي نتيجة حد إيجابية مقارنة بحداثة المشروع الوطني والانطلاقة الفعلية منذ اقل من عشرية.

الخاتمة

الخـــــاتمـــــة:

إن لتصدير أهمية كبرى في رفع وتيرة النمو الاقتصادي الوطني والجزائر من بين البلدان التي تسعى إلى دعم قطاع التصدير و توفير الأرضية اللازمة للمصدريين اللذين يسعون إلى الخروج بمنتجات وطنية قادرة على المنافسة الدولية فوضعت الدولة إستراتيجيات لتنويع والنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات ، ومن خلال عرضنا للاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة الجزائرية (استراتيجية تحرير التجارة الخارجية ، استراتيجية سعر الصرف و تحرير العملة ، استراتيجية الإصلاح النقدية و الضريبي و الجمركي ، استراتيجية تكوين اطار مؤسساتي ، استراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وأخيرا استراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي) نستنتج أن الجزائر بمقدورها الخروج من هيمنة المحروقات في هيكل صادراتها و ايجاد بديل لها بشرط تسيير قدرتها و طاقاتها بطريقة جيدة و بعقلانية و النهوض بالقطاعات الأخرى.

وقد كانت رسالة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، واضحة حيث أكد في أحد اللقاءات على ضرورة تقليص تبعية الاقتصاد لمداخيل المحروقات الى 80% على المدى القصير و98% في السنوات القادمة بإذن الله.

ولهذا، فإن تغير الوزارة التي يشرف عليها الوزير كمال رزيق، لتصبح منذ شهر جويلية 2021وزارة التجارة وترقية الصادرات لم يكن عبثا.

ويعكس ذلك الاهتمام الذي توليه الحكومة للصادرات ويؤكد عزم السلطات العليا في البلاد على جعل الصادرات خارج المحروقات محركا حقيقيا لنمو الاقتصاد الوطني.

وتشير الأرقام الى أن هذه السياسة الجديدة قد بدأت تعطي ثمارها، إذ أن الصادرات خارج المحروقات مثلت 12.3% من مجموع عمليات الصادرات التي تمت خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية، حسب المعطيات التي قدمتها الوزارة الوصية.

وقد تحققت هذه النتيجة بفضل مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي تشمل على وجه الخصوص انشاء أروقة خضراء مخصصة للصادرات ومزايا ضريبية وتسهيلات جمركية وإدارية بالإضافة الى تعزيز دور الديبلوماسية الاقتصادية في الترويج للمنتجات الجزائرية في الخارج.

ومن بين الحوافز التي سمحت بتعزيز الصادرات خارج المحروقات، نحد أيضا التنظيم الجديد لبنك الجزائر و الذي يسمح للمصدرين بالحصول على جميع المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم.

الخاتمة:

بالإضافة الى ذلك، يعفي نظام البنك المركزي من إجراءات التوطين البنكي، صادرات الخدمة الرقمية وكذلك تلك المتعلقة بخدمات الشركات الناشئة والمهنين غير التجاريين.

ومن جهة أخرى، تمكن المتعاملون الاقتصاديون الناشطون في مجال الصادرات نت تثمين جودة منتجاتهم والتعريف بها بفضل زيادة مشاركتهم في المعارض الإقليمية والقارية.

وفي هذا الإطار تم تنظيم العديد من التظاهرات على المستوى الوطني والمخصصة للتصدير خلال السنوات الأخيرة مثل (معرض الاستيراد والتصدير الافريقي "**امبيكس2021**" ومعرض المنتجات الجزائرية الليبي، والمعرض الدولي للتصدير والخدمات اللوجستية).

وعلى الصعيد الدولي، شاركت الجزائر في عدة تظاهرات من بينها الطبعة 29 لمعرض داكار الدولي (السينغال)، والطبعة الثانية للمعرض التجاري الأفريقي البيني الذي نظم في مدينة دوربان "**جنوب افريقيا**" **أين فاز الجناح الجزائري بجائزة أفضل جناح رسمي، وهي جائزة جاءت لمكافأة** "*جودة المنتجات والخدمات المقدمة، بالإضافة الى الإقبال الكبير للمتعاملين الاقتصاديين* والزوار الأجانب **"**.

ومن أجل تحفيز الصادرات خارج المحروقات، فإن الدولة تراهن على مختلف اتفاقات الشراكة والتبادل الحر التجارية التي صادقت عليها الجزائر.

لاسيما مع الاتحاد الأوربي والبلدان الافريقية الموقعة على اتفاق منطقة التبادل الحر القارية، وكذا البلدان العربية المعنية باتفاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

وفي هذا الصدد، سبق لرئيس أن دعا الى مراجعة بنود اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي "بندا بندا" وحسب رؤية سيادية ومقاربة "رابح *رابح".

وكما تنوي الجزائر من جانب أخر، استكشاف مجالات أخرى، على غرار الخدمات التي تمثل حسب وزير التجارة وترقية الصادرات، كمال رزيق: "المجالات الأكثر أهمية لتطوير الصادرات الوطنية ".

ويشمل هذا المجال كل من تكنولوجيا الاعلام والاتصال، والخدمات الرقمية والبنكية، والتأمينات والإنتاج السينمائي والتلفزي، والاشغال العمومية والسياحة والنقل والتعليم والتكوين المهني والنشاطات الرياضية وكذا الدراسات والاستشارات. (*)

الخاتمة:

نتائج البحث:

استخلصنا من هذه الدراسة بعض النتائج يمكن أن تعطينا صورة أو نظرة واقعية عن وضع الصادرات ومن أهمها:

* اتخاد السلطات الجزائرية عدة اجراءات وتدابير في مختلف الميادين والمجالات لترقية الصادرات خارج المحروقات ، إلا ان نسبة الصادرات خارج المحروقات في تحسن مستمر مقارنة بالسنوات الماضية غير أن الجزائر لم تتخلص من هيمنة ريع المحروقات.

*غياب مشاركة بعض القطاعات الحيوية في تنمية الصادرات خاصة قطاع السياحة والخدمات.

اقتراحات والتوصيات (الحلول):

* من خلال الدراسة التي قمنا بها لإنجاز هذه المذكرة ،خرجنا بجملة من الاقتراحات والتي رأينا أنها كفيلة لتطور الاقتصاد الوطني ، حيث لخصنها أساسا في:

*استعمال الجزائر للقوة المحروقات التي تملكها كأداة ضغط في مفاوضاتها مع الدول الاجنبية خاصة في مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة كون الجزائر تعد من الممونين الاساسين للدول الاوروبية والدول المتطورة لهذه المادة.

* تحسين نوعية المنتوج الجزائري من اجل الدخول إلى الأسواق الخارجية وذلك بإتباع سياسة فعالة للحصول على منتجات ذات نوعية عالمية تتطابق والمواصفات الدولية.

* تنويع الأسواق الخارجية والبحث عنها.

* توطيد الج ا زئر لعلاقتها الاقتصادية مع الدول الافريقية عامة والدول المغاربية.

* تنويع الصاد ا رت عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاءها أكثر حرية من حيث النشاط والتحفيزات لدخول عالم المنافسة ، عن طريق:

- تطوير الصناعة
- توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات.
- التأهيل التقني للمؤسسات.
- الاهتمام بشكل أساسي بالقطاع الز ا رعي بدعم المناطق الزراعية لخلق فرص لتنويع المنتجات وتوجيهها نحو التصدير للخروج من تبعية المحروقات ، دون إهمال القطاعات الأخرى مثل القطاع السياحي الذي يعتبر عامل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة:

– تكاثف الجهود وخلق هيئات اضافية إن التزم الأمر لدعم المصدرين بصفة عامة والمصدرين الجدد خاصة ، ماديا ومعنويا.

– العمل على توجيه المستهلك الجزائري إلى المنتجات الوطنية ومحاولة التقليل من اعتماده على المنتجات الأجنبية وذلك بتقليل من الواردات.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع

الكتب

- اسماعيل محمد بن قانة: اقتصاد التنمية (نظريات–نماذج– استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011،
- أنور عطية العدل: التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987، ص263–264.
- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم عام 1987، الجامعة العربية، القاهرة، 1988
- رمزي زكي: فكر الازمة دراسة في أزمنة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، ط1، مكتبة اسيوط، القاهرة، 1987
- عبد الرحمان يسري: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000
- مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثر تخفيض العملة الوطنية، حوليات جامعة منتوري، قسنطينة عدد12، 1999
- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي: التنمية الاقتصادية مفهومها ونظريتها، سياستها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001
- محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة باب الجامعة، الاسكندرية.
- محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1992
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003
- مصطفى محمد عز العرب: سياسة وتخطيط التجارة الخارجية. ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988

القوانين:

- الأمر رقم 06.96 الصادر في 1996/1/10 والمتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية، العدد3.

قائمة المصادر والمراجع:

- الامر رقم 22.95 المؤرخ في 1995/08/26 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 48.
- القانون رقم 36.90 الصادر في 31 ديسمبر 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991 الجريدة الرسمية رقم 57.
- القانون رقم 90-16: المؤرخ في 1990/08/07 والذي يتضمن قانون المالية التحليلي لسنة 1990 الجريدة الرسمية، العدد 34.
- المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 12.93 المؤرخ في 1993/10/5 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64.
- المادة 4 من القانون رقم 10-18 الصادر في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد77.
- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، رقم 12، المؤرخ في 1991/3/20.
- المرسوم الرئاسي رقم 159.5 المؤرخ في 27 أفريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الاوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الاوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 31، 2005.
- مرسوم تنفيذي رقم 173.04 المؤرخ في 2004/6/12 والذي يتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات
- مرسوم تنفيذي رقم 174.04 المؤرخ في 2004/05/12 والذي يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد39.
- مرسوم تنفيذي رقم 327.96 المؤرخ في 1996/10/1 الذي يتضمن انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد 58، المؤرخ في 1996/10/6.
- مرسوم تنفيذي رقم 373.02 المؤرخ في 2002/11/11 المتضمن انشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74.
- مرسوم تنفيذي رقم 94.96 المؤرخ في 3 مارس 1996 الذي يتضمن انشاء الفرقة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجريدة الرسمية، العدد16.

- مرسوم تنفيذي رقم: 205.96، المؤرخ في 1996/6/5 المتعلق بإنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات الجريدة الرسمية، العدد 35.
- المرسوم رقم 63.87 المؤرخ في 3 مارس 1987 والمتعلق بإنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير، الجريدة الرسمية، العدد 10، المادة 24 المؤرخة في 4 مارس 1987.

رسائل جامعية وملتقيات علمية:

- بلقاسمي حمزة "ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات " ، مذكرة تخرج نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجلفة دفعة 2012 / 2011
- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006.
- زغاد مرزاق ، عصام يوسف ، صبايحي جمال ، "ترقية الصادرات" ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ، جامعة الجلفة ، دفعة 2012/،2013.
- مجدي أحمد أحمد الصوريجي: أثر سياسة الاحلال ومحل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة.
- نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات ، ملتقى الوطني الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8.9 نوفمبر 2010.
- وصاف سعيدي: أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004

مواقع إلكترونية

- أهداف وأنشطة ANEXAL

http://www.exportation.Algerie.org/index.php?option=com-content.

- العين الاخبارية: http://deal.ain.com.press

- ناصر مراد، الاصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003)، منشورات بغدادي، الجزائر، 2004. http://www.douanegourdez/pdf/Brochures/sixgadfr.pdf
- نسب منح الدعم التي يمنحها الصندوق الخاص لترقية الصادرات: http://www.algex.dzcontent.ph.?art10=67

مراجع أجنبية

- Abdelkader Derbal : l'importation et l'entreprise Algérienne, passe présent, future, cahiers du creux n43,1er trimestre, 1998.